كتب فعلت وأفعلت بين نظامى المعجم ونحو الجملة، الزجاج نموذجاً

الدكتور
ممدوح عبد الرحمن
رئيس قسم النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم
جامعة المنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

سورة التوبة آية ١٠٥

-١

أ- هدف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أحد نماذج كتب (فعلت) و(أفعلت) وذلك بتحليل النموذج الذى قدمه الزجاج فى كتابه من حيث خطة التأليف والمادة التى قدمها الكتاب، ومنهج المؤلف فى تصنيف مادته كما تهدف الدراسة إلى عرض نموذج سيبويه والخالفين له من النحاة والصرفيين فى معالجة هذا النمط من الأفعال، ثم تقديم فكرة عامة عن النماذج التى قدمتها المناهج الحديثة لمعالجة الأفعال التى تشابهت فى إطار الدرس المعجمى، وذلك بعرضها على عدد من النماذج، ثم القيام بتقويم نموذج الزجاج فى إطار المناهج الحديثة لإصلاح ما بدا فى الكتاب من خلل منهجى أدى إلى تقديم الزجاج نسبة كبيرة من أفعال اللغة فى استعمالاتها على أنها متفقة فى جميع سلوكها وهو ما لا يتفق مع طبيعة استعمال اللغة ووحداتها.

ب- الموضوع :

١- كتب فعلت وأفعلت :

هناك مجموعات من الكتب فى موضوعات صرفية تناولت الكلمات فى إطار الوزن الصرفى أو الظاهرة الصرفية. وأهم هذه الكتب مجموعة من الكتب الخاصة بأبنية الأفعال.

جذبت الأفعال أنظار الباحثين لكثرة تصرفاتها والتغييرات التى تعتريها، ومشقة العلم بها، فبدأ التأليف فيها، وللفعل أهمية عند لغويى العرب، ولعل ذلك هو الذى حمل الأندلسيين خاصة على قصر جهودهم على العناية بالأفعال دون الأسماء تقريباً. وقد كثر التأليف فى هذا الموضوع عبر عصور العربية المختلفة نظراً لأهمية الموضوع.

واتجهت كتب الأفعال إلى اتجاهين : أولها يعالج الأفعال من وجهة عامة بجميع صيغها، وثانيها يعالج صيغة خاصة منها.

فتناولت كتب الأفعال موضوعاً خاصاً بصيغتى فعل وأفعل. وألف عدد من اللغويين كتباً بعنوان «فَعلت وأفعلت» وقد كثر التأليف فى العربية فى محاولة التفرقة بين (فعل) و(أفعل) فى نصوص اللغة وهى فى العربية حوالى عشرين مؤلفاً لقطرب والفراء وأبى عبيدة وأبى زيد والأصمعى وثابت بن أبى ثابت والتوزى وابن السكيت وابن دينار الأحول وأبى حاتم السجستانى والزجاج وابن دريد والقطاع والآمدى والجواليقى والكشى وأبى البركات بن الأنبارى(١). وتتناول كتب الأفعال هاتين الصيغتين من الفعل الواحد حين تتفقان فى المعنى، أو تختلفان، أولا يرد للعرب إلا احداهما. وأول من روى عنه أنه ألف فيه قطرب (٢٠٦هـ) والفراء (٢٠٧هـ) ثم أبو عبيدة (٢١٠هـ) والأصمعى (٢١٣هـ) وأبو زيد الأنصارى (٢١٥هـ) وأبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) وورد فى أبواب من الغريب المصنف أيضاً. وأبو محمد عبد الله بن محمد التوزى (٢٣٣هـ) ويعقوب ابن السكيت (٢٤٦هـ) - وأفرد بابين من إصلاح المنطق لخلط العامة بين هاتين الصيغتين - وأبو حاتم سهل ابن محمد السجستانى (٢٥٥هـ) وأبو العباس الأحوال تلميذ ابن الأعرابى، وخصص له ابن قتيبة (٢٧٦هـ) أبواباً من كتاب الأبنية فى «أدب الكتاب».

وألف فيه من أهل القرن الرابع الزجاج (٣١١هـ) وابن دريد (٣٢١هـ) الذى عقد له أيضاً بابين هما ما ألحقه فى ختام الجمهرة، وابن درستويه (٣٤٧هـ) وأبو على القالى (٣٥٦هـ) وأبو بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطية (٣٦٧هـ).

ثم ألف فيه أبو البركات بن الأنبارى (٥٧٧هـ) ثم القاسم بن القاسم الواسطى (٦٢٦هـ).

واختلفت هذه الكتب في موقفها من هاتين الصيغتين، إذ يشعر عنوان كتاب السجستانى بأنه لا يعنى بهما إلا حين يتفق معناهما، ولكنه خالف ذلك وأتى بهما حين يختلفان كثيراً. وتبعه ابن دريد فى العناية بهاتين الناحيتين فجعل الباب الأول للاتفاق، والثانى للاختلاف. وعنى الزجاج بهما حين يتفقان أو يختلفان، أولا تأتى من المادة إلا واحدة منهما وجعل لكل ناحية منها فصلاً خاصاً. ومثله فى ذلك ابن القوطية إلا أنه جعلهما حين يتفقان ويختلفان فى قسم واحد، وفرق بينهما في داخله[٢].

وتأثرت كتب المجاميع بكتب (فعل) و(أفعل) تأثراً كبيراً. فقد خص أبو عبيدة هاتين الصيغتين بالأبواب الأولى مما خصه للأفعال. وعالجهما حين يتفق معناهما أو يختلف، أو يختلفان فى التعدى واللزوم. وقد تأثر به ابن قتيبة فى ذلك إلا أنه أحسن تصنيفهما وأشار إلي موقف بعض اللغات منهما، فتوسع ابن السكيت فى ذلك، وعنى بموقف العامة أيضاً.

ثم عالج أبو عبيدة صيغة أفعل وحدها. وعنى خاصة بأحد معانيها وهو مصادفة الشئ متصفاً بالصفة المشتقة من مادتها، كما عنى بالصفات الشاذة منها فتبعه ابن قتيبة فى الأمر الأول، ومع التوسع فيه إذ أورد معانى (أفعل) كلها وخصص لكل منها باباً.

وعالج (فعل) وحدها من ناحية تعدد أبواب المضارع منها أحياناً، وتعدى بعض أفعالها ولزومها فى وقت واحد، واعتلالها وصحتها، وما فيه حروف حلق من أمثلتها وما وردت فيه مع صيغة أخرى مثل فعل مع اتفاق المعنى وتبعه ابن السكيت فى الأمور التى ترجع إلى اللغات مثل تعدد صور المضارع واختلاف الصيغ من (فَعَلَ) و(فَعِل) و(فَعُل) مع اتفاق المعنى أو اختلافه. وعنى ابن قتيبة بها من ناحية الاعتلال والصحة والهمزة وتعدد المضارع. وأنفق أبو عبيدة وابن قتيبة فى العناية بما يطرأ على بعض

حروفها من إبدال. وانفرد أبو عبيدة بمعالجته صيغة المبالغة وبعض الأفعال المشتقة من الأوقات، وابن السكيت بمعالجة المصدر الميمى واسم المفعول والآلة وما إليها، وابن قتيبة بمعالجة معانى صيغ المزيد الثلاثى وتعديها ولزومها. وكان ابن قتيبة أشدهم اختصاراً، وابن السكيت أكثرهم إطالة، وتوسط أبو عبيدة فتأثر علاجهم بذلك. فقلت الشواهد عند الأول، وكثر استطراد الثانى، وأتى بكلماته فى عبارات وتكررت بعض ألفاظ الأخير، وعزا كل قول إلى صاحبه كعادته. ووجدت كل هذه الأمور في الكتاب المخصص للأفعال والمصادر، من مخصص ابن سيده وقد شغل ١٣٣ صفحة من السفر الخامس عشر، ولكنه توسع ولم يكن له ترتيب معين فى أبوابه، إلا واحداً منها هو باب «أفعلت دون فعلت» فقد راعى فى ألفاظه ترتيب الحرف الثانى أعنى التالى على الهمزة مباشرة، فقدم ما ثانيه الباء فالتاء، فالثاء ... [٣].

٢- **صيغ (فعلت وأفعلت)** وقد يجئ (فعلت وأفعلت) والمعنى فيهما واحد إلا أن اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل فيجيئ به قوم على (فعلت)، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على (أفعلت)[٤]. بالرغم من أن حروف الزيادة تدخل الأفعال يكون لكل منها زيادة فى المعنى وفقاً للقاعدة التى تقول: «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى» فكل حرف يزاد على الصيغة الفعلية تقابله زيادة فى المعنى، وهذا واضح فى الأفعال التى تعتريها هذه الزيادة، ولكن قد تجئ عدة صيغ فيها بعض حروف الزيادة مع اتحاد المعنى وهذا قد يرجع إلى اختلاف اللهجات.

ووجود الفعل داخل السياق يعد معياراً لتحديد دلالاته لأنه :

١- يفرد عن السياق. ٢- يحذف من السياق.

٣- يستبدل فى السياق.

وذلك بالإضافة إلى استقلاله بِعَدِّه وحدة من وحدات المعاجم إن الفعل صيغة ذات وظيفة لغوية معينة فى تركيب الجملة يقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تقرر أو تحذف أو تحشى أو يتغير موضعها أو يستبدل بغيره فى السياق ويرجع مادته إلى أصول ثلاثة وقد يلحق به زوائد(٥).

ومن علامات الفعل الماضى أنه يستبين بقبول تاء الفاعل وتاء التأنيث وقد عمد الزجاج إلى إيراد هذا التركيب عنواناً لكتابة ليدل علي الصيغة من ناحية، والإشارة إلى مبناها من ناحية ثانية، واستعمالها فى تركيب من ناحية ثالثة وعلاقتها بدلالة (أفعلت) من ناحية رابعة وزمنها من ناحية خامسة وانفراد كل صيغة باستعمالات خاصة من ناحية سادسة.

٣- كتاب فعلت وأفعلت للزجاج :

لجأت المعاجم العربية إلى طريقتين فى الترتيب إحداهما لفظية والأخرى تعتمد على المعانى فى التصنيف، وقد جمع الزجاج فى كتابه بين نظامين النظام الأول الترتيب الألفبائى فى الأبواب الثلاثة ثم لجأ إلى نظام ثانٍ وفقاً لاتفاق المعاني أو اختلافها ناهينا بأنه خصص كتابه فى الأفعال بل فى وزنى (فعل وأفعل) فحسب كما أنه عرض لما هو مستعمل فى اللغة بالفعل وليس كما صنع الخليل وابن جنى باستعمالهما نظامى التقاليب والاشتقاق الأكبر.

وصنف كتابه (فعلت وأفعلت) إلى ثلاثة أبواب تضمنت أربعة تقسيمات هى :

أ- ما اتفقت معانيه من فعل وأفعل.

ب- ما اختلف معانيه من فعل وأفعل.

جـ- ما استعملت فيه أفعل.

د- ما استعملت فيه فعل.

لم يكن ضمن التقسيمين الأولين (أ و ب) ما هو من الأضداد أو المشترك اللفظى وهذا يعنى أنه اعتمد على المادة المعجمية من ناحية والتركيب من ناحية ثانية والسياق من ناحية ثالثة.

أما فى القسمين الآخرين فقد اعتمد على مجموعة من استعمالات «أفعلت» منفردة ومن إيراد أى علاقة ارتباط أو مقارنة أو تميز أسلوبى أو معنى مشترك يضم كلاً من استعمال (فعلت وأفعلت)، وفى الباب الأخير صنع الصنيع نفسه الذي صنعه فى الباب الثانى بأن أورد استعمالات (فعلت) منفردة أيضاً ناهينا بأنه فى الأبواب الثلاثة لم يعتمد على عينة واحدة من مواد الأفعال حتى يكون لتقسيمه جدوى وفائدة أو يجعل الكتاب منهجاً متميزاً. أو يجعل لمواد معجمه والتراكيب التى استعان بها فى صنع كتابه وإيضاح معانى مواده فوارق تركيبية أو أسلوبية أو يبين من خلالها مدى الاتساع فى استعمالها وتوظيف الناطقين لهذه الاستعمالات إلى عهد تصنيف المعجم. فحاول الزجاج أن يُوجد معاني مشتركة بين الوزنين مرة، ومختلفة مرة أخرى واستثمر فكرة دوران المعنى فى تصاريف المادة اللغوية الواحدة فحين يريد أن يبين الاختلاف يورد مادتين مختلفتين، وحين يريد أن يبين التشابه فإنه يورد الصيغتين «فعل» و «أفعل» من مادة واحدة كما أنه كان يعتمد كثيراً على اختلاف السياق فى بيان افتراق المعانى وهو يظن أن اختلاف الوزن هو السر في اختلاف المعنى وهذا الأمر ليس حقيقياً كما أنه فى كثير من الأحيان يلجأ إلى الاستشهاد بالأفعال التى سبق له أن استشهد بها فى أبواب سابقة الدلالة على معنى آخر غير الذى كان يقصده فى موضع إيرادها الأول وهذا الأمر يثبت تناقضه من ناحية، كما يثبت أن

للسياق الدور الأهم من ناحية أخرى وليس مرجع ذلك الأوزان كما أراد هو ذلك كما أنه فى سبيل إقرار أثر الصيغتين فى اختلاف المعاني وتشابهها أغفل دور اللهجات والبيئات والسياقات والنصوص ومستويات اللغة ومستويات الناطقين وعوامل كثيرة منها المجاز وإرادة الناظم ومقتضيات المضمون وعناصر كثيرة بعضها إنشائى وبعضها لغوى وبعضها من خارج اللغة، وهى بلاشك تؤثر فى المعنى خصوصاً أن هدف الكتاب الأصلى هو المعانى وكان عنوانه يشير إلى المبانى (فعلت وأفعلت) وإن كان الزجاج يبدو موضوعياً من خلال تناوله الأفعال فى أبواب مرتبة ألفبائية إلى جانب إيراده المتفق والمختلف فى المعنى من الأفعال على كل باب(٦).

دخل التركيبون حقل صناعة المعاجم التى يجب ألا تهتم بالمفردات منفصلة عن تراكيبها أو سياقاتها من خلال فكرة الحقول الدلالية أو المعجمية وهي فكرة التحويليين فارتبط المعجم بالتركيب.

لم يستعمل الزجاج المصطلحات ترادف، تضاد، أو مشترك لفظى وانما استعمل مصطلحين هما ما اتفق معناه وما اختلف معناه فى الباب الأول وفى البابين الثانى والثالث استعمل عبارتين هما : ما استعملت فيه (أفعلت) دون (فعلت) ، وما استعملت فيه (فعلت) دون (أفعلت) وعلي هذا تصنف المصطلحات إلي قسمين، القسم الأول وفقاً للمعايير الدلالية والقسم الثانى وفقاً للتركيب والاستعمال الأسلوبى(٧).

فالأنظمة من اللغة لا من الكلام واللغة – ومنها الأنظمة -- ساكنة صامتة تنشد لنفسها الاطراد وتسعي إلى الإطلاق شأنها شأن كل نظام آخر. والكلام تطبيق على نظام اللغة وهو ديناميكى متحرك شأنه في ذلك أيضاً شأن كل تطبيق على أى نظام(٨).

فالتركيبيون الأمريكيون المتأثرون ببلومفيلد تجاهلوا دراسة المعجم، لأنه - فى نظرهم - يعالج مفردات توصف بأنها غير تركيبية، أو - على الاقل- يبدو التسيب فى تركيبيتها [٩].

والنحاة التوليديون التحويليون عدّوا المعجم جزءاً من النحو وأعطوا أهمية ضئيلة لمعانى الكلمات والجمل.

ولكن بدأ اهتمام التركيبين بدراسة المعجم منذ استنبط السمانتيك التركيبى فكرة الحقل الدلالى أو الحقل المعجمى، بعدّ هذه الفكرة - تصنف فى مجموعات ينتمى كل منها إلى حقل دلالى معين. وعناصر كل حقل يحدد كل منها معنى الآخر ويستمد قيمته من مركزه داخل النظام[١٠].

وعلى هذا فهناك فارق بين المعالجة المعجمية والتناول النحوى، فالتعدد سمة من السمات النحوية لكل معانى الأفعال من السمات الدلالية ومواد الأفعال المختلفة أى الحروف التى تتألف منها وحركاتها سمات معجمية إذن هناك محاور ثلاثة لتناول الأفعال هى : ١- سمات دلالية.

٢- سمات معجمية ٣- سمات نحوية وفى مقابل.

هذه السمات لابد من ثلاثة نماذج :

١- النموذج الدلالى .

٢- النموذج المعجمى.

٣- النموذج النحوى.

جـ- الدراسات السابقة :

ليس هناك فى حدود علمى واطلاعى دراسات سابقة فى هذا الموضوع.

د - أهمية البحث :

تتمثل أهمية هذا البحث فى أنه يتعرض بالدرس لنموذج من الكتب يمثل نمطاً فى التأليف وهو مجموعة كتب (فعلت) و(أفعلت)، ليس هذا فحسب بل إن الكتب أو معاجم الأفعال ككتاب السرقسطى وابن القطاع وابن القوطية وقفت موقفاً واحداً من صيغة (فعلت) و(أفعلت)؛ ولذا كان تقييم هذا النموذج وكشف ما به من مشكل ووضع البدائل من النماذج يمثل معالجة لهذه الكتب، فقد اهتم النحاة العرب بالفعل وبحثوا فيه بحوثاً طويلة، وأعطوه من الأحكام ما وفّى بخصائصه. ولقد خلّفوا فى هذا الباب تراثاً ضخماً، قصره أصحابه على الفعل وأوزانه ومعانيه فصارت أشبه بالمعجمات اللغوية مما يظهر مدى اهتمام الأقدمين بالفعل ومعانيه وصورة[11].

ولا ينبثق معنى الفعل المصنف فى المعجم إلا من معناه الوسط، بموجب ناموس الشيوع والاستعمال. ولا يهمنا النظر فى انحراف معنى الفعل عن مفهومه الأساسى، وقد ينشأ هذا الانحراف عن أسباب شكلية وجمالية، فيمدّه بقيم تعبيرية وبلاغية وبيانية، وقد يسبغ عليه إيحائية وجمالية فريدة، بل الذى يهمنا هو تحديد معناه الناتج عن الحد الوسط لمختلف استعمالاته، وهو فى الواقع معناه المعجمى، ولايكتمل معنى الفعل إلا بوجوده فى سياق معين.

لقد اتبعت كتب الأفعال الترتيب المخرجى ورتبت المواد على نظام الأبنية الصرفية، ذلك أن الدراسة الصرفية إنما تعد مدخلاً للكشف فى المعجم.

ومعنى ذلك أن الباحث فى المعاجم كان بحاجة إلى دراسة صوتية ودراسة أخرى صرفية. وقد يبدو فى ذلك نوع من الصعوبة تجعل من المعاجم وسائل غير عملية.

ولكنها ميزة من ميزات التراث العربى، أن تتكامل هذه العلوم فيما بينها، ومن أجل ذلك فإن الباحث فى المعاجم العربية يجد نفسه مسوقاً لقراءة كل جزئيات المادة إلى أن يجد طلبته.

وأيضاً فإن معانى الفعل لم ترتب هى الأخرى بحسب أكثرها شيوعاً أو توارداً، ولهذا وضعت المعانى كيفما اتفق؛ ولذا وجب محاولة تحليل نموذج من هذه الكتب والاجتهاد فى تقويمه بما ييسر الاستفادة منه.

هـ- مشكلة البحث :

يشتمل النموذج فى كتاب (فعلت) و(أفعلت) على العناصر الآتية :

١- الزمن الماضى.

٢- الفعل الصحيح.

٣- الوزن (فعل) و(أفعل).

وهناك عناصر كثيرة تتعلق بخصائص الفعل ومخصصاته وخصائص الجملة ومخصصاتها ودلالة السياقات وتأثير الضمائم فى المعنى لم يشر النموذج إليها.

وكان من أهم المشاكل التى اعترضت الزجاج فى تصنيفه لكتابه هى الترتيب الألفبائى، فحين أورد مجموعة من الاستعمالات للفعل الواحد بحيث تختلف الفواعل أو المفاعيل فى كل استعمال لم يكن يشير إلى الفرق الدلالى أو الاستعمالى، وإنما كان يوردها جميعاً فى باب ما اتفق معناه، ويبدو أن

الترتيب الألفبائى أدّى به إلى هذا من ناحية، كما أن عدم استعانته بمنهج نحو الجملة للتفريق فى الدلالة بين هذه الاستعمالات أورده هذا المورد من ناحية ثانية.

والأصل فى الدراسة ألا تنظر إلى ما اختلف معناه لأن هذا المظهر هو الأمر الطبيعى لاختلاف المبنى والسياق والاستعمال والمجاز ولغة الأدب والضرورات والتضمين، أما الذى يجب النظر إليه على ضوء المتغيرات السابقة فهو ما اتفق معناه من الصيغتين (فعل) و(أفعل)، وعلينا أن نضع مشروعاً يتضمن المتغيرات السابقة ويجعلها أساساً للتفريق. جعل الزجاج نصف مادة كتابه تتفق فيها المعانى بالرغم من اختلاف الوزن، وهى نسبة من أفعال اللغة لا يستهان بأمرها واستعمالات تراكيبها، وهذا الجزء من كتابه يمثل جوهر المشكلة وما يمكن اقتراحه من نماذج تقويم يحاول بيان ما بين هذه الأفعال واستعمالاتها من اختلاف فى الدلالة، فمن غير المعقول أن يتساوى الوزن والمادة المعجمية معاً، وهو كثيراً ما يجعل (فعل) = (أفعل) = (فعّل) = (استفعل) من المادة المعجمية الواحدة؛ وعلى هذا فلا قيمة للإسناد والسياق بجميع عناصره وطرق التعبير المختلفة.

ولقد رأى الدكتور رمضان عبد التواب فى مسألة الصيغ والأبنية أنها خصيصة لهجية، أما الزجاج فى كتاب (فعلت) و(أفعلت) فقد كان هدفه وجه المشابهة بين الأبنية من ناحية، ووجه المخالفة بينها من ناحية ثانية، ولكنه جعل الإطار الخارجى للأبواب يسير علي هذا النحو ولكن فى التناول والتطبيق خلط بين (فعل) و(فعَّل) فظهر فى بعض الاستعمالات الفعل مضعفاً حتى تتحقق فكرته من حيث التشابه أو الاختلاف، كما أنه لجأ فى غالب الأحيان إلى السياق مميِّزاً أو محدِّثاً وجه الشبه، ولم يكن للأبنية الدور المميز فى ذلك، ومع ذلك فقد أفلتت منه شواهد فى الأبواب المختلفة، فبعض

الأفعال التى أوردها فى بعض الأبواب يتشابه فيها (فعل) و(أفعل) وردت في أبواب أخرى يختلف فيها (فعل) عن (أفعل)، ناهينا بأنه اعتمد على الذاتية فى تحديد الشبه أو الاختلاف، وغاب عنه فكرة دوران المادة فى حقل دلالي واحد، فقد كانت المعانى متقاربة ولكنه كان يحاول أن يبين التمايز والاختلاف من خلال السياق أو من خلال فهمه هو، كما إنه فى الأبواب الأولى للكتاب سوّى بين (فعل) و(فعّل) و(أفعل) و(استفعل)، كما لم ينتبه الزجاج إلى دور عين الفعل فى مسألة المشابهة أو المخالفة، أى أنه لم يستثمر حركة عين الفعل وهى فى الحقيقة عامل مميز وضرورى لأن الفعل عندما تتغير حركة عينه يكون بناءاً آخر مستقلاً، ومن ثم يتحدد مصدره أو يكون له مصدران كما أشار هو إلى ذلك، فالأصل أن يتعدى الفعل الثلاثى اللازم بالهمزة، فى مثل قولنا «خرج علىٌّ» و«أخرج محمد علياً»، غير أننا نجد فى بعض الأحيان بعضاً من الأفعال فى الفصحى يأتى متعدياً بالهمزة وبغيرها.

يأخذ د/ رمضان عبد التواب أحد محققى كتاب (فعلت) و(أفعلت) للزجاج بمبدأ التطور خصوصاً أنه ألف كتاباً بعنوان التطور اللغوى وهو يسوى بين فعل وأفعل على الإطلاق، كما يأخذ بمبدأ الحذلقة اللغوية أى إثبات الهمزة رغبةً فى التفصح، وعلى هذا تكون عنده (فعلت) مساوية لـ (أفعلت)، ووضع هذا المبدأ فى مقدمة تحقيقه للكتاب. وفى إطار ما عرف عن القبائل الحجازية من ترك الهمز، فى مقابل القبائل النجدية التى تحتفظ بالهمزة فى أماكنها القديمة من الكلمة يرى الدكتور رمضان أنه لا يكون إلا بعزو الصيغ المهموزة إلى القبائل النجدية، والصيغ الخالية من الهمز إلى القبائل الحجازية، وفى لسان العرب (فتن) من قوله : «وأهل الحجاز يقولون : فتنته المرأة، إذا ولّهته وأحبها. وأهل نجد يقولون : أفتنته»[١٢].

غير أننا قد نقابل عكس هذه الظاهرة تماماً؛ إذ نجد (فَعَلَ) المتعدى فى الأصل إلى جانب (أفْعَلَ) المتعدى كذلك؛ مثل : (سقيت فلاناً) و(أسقيته). فالأصل هنا هو الثلاثى المجرد، أما المزيد بالهمزة فإنه ناتج فى رأى الدكتور رمضان بسبب حذلقة أهل الحجاز الذين يهمزون ما ليس أصله الهمز مبالغة فى التفصح[١٣]. ونسب الدكتور عبد التواب الحذلقة والتفصح إلى جهل الناطق، ولكن استعمالات كتب (فعلت) و(أفعلت) استقيت من ألسنة العرب الفصحاء وجمعت فى المعاجم، ولا مجال للتطور اللغوي فى هذه الاستعمالات خصوصاً البنية لكن التغير الذى يمكن أن يلحق بها إنما يكون في الدلالة. وقفت الكتب التى صنعت للأفعال موقفاً واحداً من صيغتى (فعلت) و(أفعلت) : متفق المعنى، مختلف المعنى، (فعلت)، (أفعلت)، ومنها قسم يمكن أن نعده من باب الثلاثى المزيد ما دمنا نجد من مادته صيغة فعلية ثلاثية هى (فعل) تكون الهمزة فيه إذ ذاك حرف زيادة، ومنها قسم يجب عده رباعياً أصلياً ليست الهمزة فيه مزيدة شأنه فى ذلك شأن (دحرج) و(عسكر)، بدليل أننا لانجد له صيغة فعلية ثلاثية من مادته. فلا نجد لفعل (أَنَثَ - وأحثل - وأحضب) وأشباهها فعلاً ثلاثياً من المادة نفسها. وعلى ذلك تكون الهمزة أصلية.

وهذا خلاف ما أراده الصرفيون، إلا أن هذا الاحتمال العقلى يضعف إذا عرفنا من جهة أن عدم احتفاظ المعاجم بالصيغ الثلاثية لهذه الأفعال لا يعنى أنها لم توجد أصلاً، فربما وجدت ثم وقع إهمالها. وعرفنا من جهة أخرى أن كثيراً من الأفعال التى جاء بها السرقسطى فى أبواب الرباعى المفرد ملمحاً بذلك إلى انفرادها بتلك الصيغة توجد لها صيغ ثلاثية . وأقرب مثال على هذا جملة الأفعال التالية : (أعوز - أحب - أصد - آلف - أتأر) فكلها ذكرت صيغها الثلاثية فى المعاجم[١٤].

وفى رأى ابن درستويه أنه لا يكون (فعل) و(أفعل) بمعنى واحد كما لايكونان على بناء واحد إلا أن يجئ ذلك فى لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد(١٥).

وذكر ذلك ابن جنى فى خصائصه (باب فى الفصيح يجتمع فى كلامه لغتان فصاعداً)(١٦). مثل سقى وأسقى فى قول الشاعر :

سقي قومى بنى مجد وأسقى   نميراً والقبائل من هلال

ووفّى وأوفى فى قول آخر :

أما ابن طوق فقد أوفى بذمته   كما وفى بقلاص النجم حاديها

وفى القرآن الكريم : ﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾(١٧) ﴿ لأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا ﴾(١٨) ﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾(١٩) ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ﴾(٢٠). قرىء وفى بالتخفيف ثلاثياً عند ابن محيصن(٢١).

وقوله تعالى : ﴿ وَلا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ ﴾(٢٢) قرىء (لا يحزنك) من أفعل(٢٣). وقوله تعالى : ﴿ لا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكْبَرُ ﴾(٢٤) قرىء (لا يحزنهم) من (أفعل) وقوله سبحانه : ﴿ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾(٢٥). بضم الياء قرأ حفص وحمزة والكسائى لغة نجد وتميم، وبفتح الياء قرأ الباقون لغة الحجاز(٢٦). وفى الحديث : «الوليمة فى الإعذار حق» الإعذار : الختان، ورد عذرته وأعذرته، ويقال للطعام الذى يعد فى الختان إعذار(٢٧)، وفى حديث عمر (أطردنا المعترفين) أى المقربين على أنفسهم بما يوجب الحد عليهم، وقد ورد : أطرده السلطان وطرده، أى أخرجه من بلده وأبعده(٢٨)، وفي حديث خديجة : (إنك لتصل الرحم وتكسب

المعدوم) يقال : كسب وأكسب فلاناً مالاً. أى : أعانه على كسبه وجعله يكسبه[٢٩]، وحديث الإيمان : (أدناها إماطة الأذى عن الطريق)، أى : تنحيته، يقال مطت الشئ وأمطته وقيل : مطت أنا وأمطت غيرى، وماط وأماط بمعنى واحد[٣٠]. وقد جمع الرسول الكريم بين (فعل) و(أفعل) فى قوله : (يرد من صدقة الجانف في مرضه ما يرد من وصية المجنف عند موته) يُردّ بضم الياء وتشديد الدال المضمومة، ويقال (جنف) و(أجنف) إذا مال وجار، فجمع بين اللغتين، وقيل : الجانف يختص بالوصية، والمجنف المائل عن الحق[٣١].

ويقال : بشرت الرجل بخير وأبشرته[٣٢]. وجنه الله وأجنه[٣٣]، وألاته عن وجهه[٣٤] بمعنى حبسه وصرفه عند تميم، ويقال : لأنه بمعناه عند الحجاز[٣٥]. ورأى ابن منظور أن (فعل) و(أفعل) كثيراً ما يتعاقبان على المعنى الواحد نحو : جدّ فى الأمر وأجدّ، وصددته عن كذا وأصددته، وقصر عن الشئ وأقصر، وسحقه الله وأسحقه ونحو ذلك[٣٦].

وبمراجعة السياق الذى وقع لسيدنا وسف مع امرأة عزيز مصر وتأملنا لقوله عز وجل ﴿ **وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ** ﴾[٣٧]، لأحسسنا بصوت المزاليج وهي تحكم رتاج الأبواب، وينعدم هذا الإحساس مع الفعل : (أغلق)، الذي يدل على مجرد الإغلاق.

غير أن هذا لا يطرد فى كل نصوص اللغة. ولو راجعنا المعاجم العربية، لعرفنا أن هناك أفعالاً كثيرة، يستوى فى معناها الصيغ المشددة وغيرها، والمجرد منها وغير المجرد؛ فمن ذلك مثلاً : «بَدَأَ يَبْدَأ» و«أَبْدَأَ يُبْدِىءُ». والقرآن الكريم خير شاهد على أن معناها واحد؛ يقول الله تعالى : ﴿ **قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ** ﴾[٣٨]، ثم يقول عز وجل فى موضع آخر : ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ** ﴾[٣٩]. ومثله كذلك : برقت

السماء وأبرقت، وجنّه الليل وأجنّه، إذا أظلم عليه وسَتَرَه، وحَدَّت المرأة على زوجها وأحدّت بمعنى : تركت الزينة، وخسرت الميزان وأخسرته، أى : نقصته . وغير ذلك كثير.

وقد كثرت المؤلفات في هاتين الصيغتين بسبب الاضطراب الذى أصاب صيغة (أفعل) من ترك الحجازيين لهمزتها من ناحية، وإثباتها عند النجديين من ناحية أخرى واختلاط الروايات والأخذ بها فى الاستعمال. وهكذا تبدو وجهات نظر علماء العربية متعددة، وقد تصل إلى حد التناقض والتضارب على تعددها، وهذا الأمر راجع إلى تعدد الروايات والاعتماد على الجمع دون الاستناد إلى نموذج أو أكثر من نموذج قاعدى يمكن به التمييز بين هذه الأفعال واستعمالاتها من حيث مادتها المعجمية أو سماتها البنيوية والتركيبية ومن ثم الدلالية.

و- وسائل معالجة :

هناك فرق بين نظامى المعجم والنحو، فالمعجم يهتم بمعانى المفردات من حيث مادتها اللغوية ولكنه يستند إلى الصيغة والمبانى فى ترتيب هذه المواد وليس ضرورياً أن تتحكم الصيغة أو المبنى فى معانى المواد أو تربطها ببعضها فى مجموعات وفقاً لمعيار دلالى؛ لأن المعجم يورد لكل مادة عدداً من الاستعمالات بعضها من القرآن وكلام العرب والشعر وبعضها مستنتج من خبرة صاحب المعجم فهو يقرر أن الفعل استعمل فى معنى معين وقد ينفى ذلك أو يقول أنه تعدى بحرف جر، أما النظام النحوى فيعتمد على المعانى النحوية كالتعدى واللزوم ودور المبانى فى هذه الظاهرة كوسائل التعدية الهمزة والتضعيف وغيرها كالتضمين، كما يهتم بالعلاقات التى تنشأ من استعمال الأدوات مع الأفعال أو ارتباط الفعل بحرف جر بعينه أو عدم قابليته للارتباط بحرف جر معين لأداء وظائفه المختلفة؛ وعلى هذا فقد اهتم

المعجميون بمادة الفعل لكن الصرفيين مزجوا فى تعاملهم مع الأفعال بين المعانى المعجمية والمعانى النحوية والاتساع فى الاستعمال كأن تؤدى صيغة معنى صيغ أخرى أو وظائفها؛ ولذا فلابد فى التحليل من مراعاة الجانبين المعجمى والنحوى. وبيان المعانى المفردة للكلمات، وهو ما يعرف باسم المعنى المعجمى.

ومن الممكن أن يوجد المعنى المعجمى دون المعنى النحوى (كما فى الكلمات المفردة)، وكذلك أن يوجد المعنى النحوى دون المعجمى (كما فى الجمل التى تركب من كلمات عديمة المعنى. بل من الممكن ألا يوجد للجملة معنى مع كون مفرداتها ذوات معان، وذلك إذا كانت معاني الكلمات فى الجملة غير مترابطة(٤٠).

ودراسة التطور الدلالى للمفردات جزء من مهمة علم الا يتيمولوجيا التى تنحصر في ألفاظ المعجم وتزويد كل واحدة بالتقلبات التى مرت بها ... من جهة المعنى، أو من جهة الاستعمال(٤١).

إذن فهمنا هنا أن نبحث عن القوانين العامة التى بمقتضاها تتميز دلالة الأفعال. وسبيلنا إلى ذلك أن نجمع أكبر عدد من العمليات المعنوية المتشابهة بقصد أن نستخرج منها القانون الذى يحكمها.

ومراعاة الجانب النحوي، أو الوظيفة النحوية لكل فعل داخل الجملة. ولو لم يؤد تغيير مكان المفردات في الجملة (تغيير الوظيفة النحوية) إلى تغيير المعنى ما كان هناك فرق بين قولك : طارد الكلب القط، وطارد القط الكلب. كذلك قد تتفق مفردات الجمل المتشابهة، ولكن يكون الاختلاف فى توزيع المعلومات القديمة (الموضوع) والجديدة (المحمول)(٤٢).

ويستدل علماء العربية على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً

بأن الأفعال تختلف معانيها كما تختلف معانى الأسماء، فتكون ماضية ومستقبلة، وموجبة ومجازى بها، ومأموراً بها، ومنهياً عنها، وتكون للمخاطب، والمتكلم والغائب والذكر والأنثى، وهذه سمات يكن بها تمييز كل استعمال أو معنى كل فعل وفقاً للاستعمال الذى ورد فيه، ويبدو أن الزجاج استمد فكرة اتفاق تشابهت فيها صيغتا (فعل) و(أفعل) من مادة معجمية واحدة، وهذه الاستعمالات لا يتجاوز (٣٠٠) استعمال بينما يتجاوز عدد إمكانات دخول هذه الأفعال فى تراكيب أخرى ملايين الملايين من الاستعمالات العربية.

شاع عن العرب تعدد طرق التعبير عن المعنى الواحد، وجاءت قواعد العربية استجابةً لهذا النوع من التصرف فى اللغة، وقرر هذا ابن جنى وأبو على الفارسى وأبواب كتب اللغة وخصائص العربية تطابق هذه النظرية.

ومن مصطلحاتهم توحد المعنى وتعدُّد المبنى : إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد : وفى تضاعيف منحى العلاقة بين سطح الكلام وعمق اللغة، اتَّجه التحويليّون إلى فَحْص هذا البُعْد من أبعاد الظاهرة اللغوية، وعرضوا هذا التساؤل : كيف ندلّ على المعانى المتفقة بألفاظ مختلفة؟ إيماناً منهم بأنّ التعبير عن المعنى المتوحّد يتّخذ فى اللغة أشكالاً متعدّدة. وحقّاً أنّهم اتجهوا إلى ضبط هذه المسألة وإحكامها بأحكام حاولوها، والنحاة العرب يتنبّهون إلى هذا البعد بتبصُّرهم فى أمثلة الاستعمال الجارى، ثم يعلّلونه(٤٣).

يعقد ابن جنى فى الخصائص باباً فى «إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد» يمضى فيه على هذا النحو «وهذا ونحوه – عندنا – هو الذى أدّى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معان متّفقة، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنه لم يأت إلاّ به، ولا عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد، وكلّ واحد منهما لصاحبه مرافد»(٤٤).

ويغطى مفهوم التعدية والمطاوعة جزءاً كبيراً، من حقل اللازم والمتعدى ومن ميكانيكية ما يسمى نقل المعلوم المتعدى عامة إلى المجهول. وقد نجد أفعالاً عربية لم يجر لها استعمال إلا وهى بصيغة المجهول، أشهرها : جُنَّ الرجل، طلَّ الدم، حمَّ المريض، غمَّ الهلال، أولع بالأمر، عنى به، زهى عليه، أسقط في يده، غمى عليه، وما هذه الأفعال بالمجهولة، بل هى أفعال تدل على حالة، استعملت العربية هذا النوع من الأفعال، ويظهر معنى هيئتها من المثالين الآتيين :

أُسر ذؤاب ، أسره مرة ... قُتلَ النعمان، رماه رجل من أهل اليمن ... والغاية من استعمال وزن (فُعِلَ) هو الدلالة على الحالة، دون قصد المجهول، إذ ذكر فى كلتا الحالتين فاعل الفعل.

وقد اهتمت الدراسات الحديثة بعمل الفعل، وعالجت أحوال الأفعال اللازمة والمتعدية، وأمور المتعدية مباشرة والمتعدية بالحرف.

فلنقارب، الآن، مفهوم التعدى الذى يشارك فى عنوان هذه السلسلة من الأبحاث . إنها ربما ليست نقطة الانطلاق الأفضل لما نرغب اليوم فى معالجته.

قبل كل شئ، يلفت التعدّى الانتباه إلى نمط خاص من علاقة المشارك بالحدث، فى حين أن القيم اللغوية لا تتواجدُ إلا عن طريق التضاد والتعارض.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن التعدّى يظهر مفهوماً لغوياً، فى حين أنه بالفعل مفهوم دلالى لايمكن أن يدل إلا على سمةٍ من التجربة المعيشة، أتَمَّ التعبير عن العلاقة موضوع الخلاف بواسطة حالة أو أخرى، عن طريق الموقع فى العبارة : أن نُحِبّ شخصاً ما، أو بواسطة حرف جرّ : نُلْحِقَ الضرر بشخصٍ ما(٤٥).

٢-أ- نموذج الزجاج :

قدم الزجاج مواد كتابه خصوصاً فى القسم الذي اتفقت فيه معانى (فعل) و(أفعل) ، ولم يقدم أية محاولة لإظهار الفروق بين استعمالات الأفعال من حيث مادتها المعجمية أو تركيبها النحوى أو نوع الإسناد أو السياق وهذا هو الأمر الطبيعى فى استعمال اللغة.

وقد قسم الزجاج كتابه وفق ترتيب ألفبائى ولم يكدّ نفسه فى البحث عن جميع المواد التى يمكن أن تدخل تحت كل باب من مواد العربية ولم يفرد لما اختلف معناه من باب الياء قسماً خاصاً.

كما أن الزجاج أورد فى مادة الباء ما توفر عليه من مواد الأفعال ولم يحرص على أن تتوفر مواد للأفعال فى كل ترتيب ألفبائى داخل الباب الواحد وسنمثل لصنيعه فى الكتاب بتناول مواد حرف الباء(٤٦).

	المادة
فى المتفق أورد	١- بشر
	٢- بلَّ
	٣- بدأ
	٤- برق
	٥- بان
	٦- بقَّ
	٧- باع
	٨- بكر
	٩- بشر
	١٠- برد

	١١- بطؤ ١٢- بثَّ ١٣- بلق ١٤- بقل ١٥- بلم ١٦- بدد
فى المختلف أورد	١- بَهَل ٢- بأر ٣- بلغ ٤- بصر ٦- بسَّ ٧- بثَّ ٨- برأ

جمع الزجاج من مواد اللغة لتصنيف معجمية للأفعال خمسمائة ست وتسعون مادة (٥٩٦) مادة منها وزن (فعل) ووزن (أفعل) وقد تكرر عدد قليل من الأفعال فى مواده أوردها فى القسمين اللذين قسم الكتاب إليهما وهما ما اتفق معناه وبلغ عدد مواده (٣٧٣) مادة وما اختلف معناه وعدده (٢١٠) مادة، أما المواد المكررة فى القسمين فبلغ عددها (١٨) مادة ، غير أن هناك مادة واحدة أورد منها وزن (فعل) ولم يورد منها (أفعل) وهى (عَمِرَ) بكسر الميم(٤٧).

والجدول الآتى يبين ورود الأفعال فى الأبواب الألفبائية سواء منها ما اتفق معناه أو ما اختلف معناه ونسبة تردده بالنسبة إلى مواد الكتاب جميعها.

الحرف	المتفق	المختلف	المجموع	النسبة
ب	١٦	٨	٢٤	٤٪
ت	٤	٤	٨	١٪
ث	٤	٥	٩	١٥٪
ج	٣٢	١٣	٤٥	٧,٥٪
ح	٢٦	١٧	٤٣	٧,٢٪
خ	١٧	١٢	٢٩	٤,٨٪
د	٦	٦	١٢	٢٪
ذ	٢	٦	٨	١,٣٪
ر	٢٢	١٧	٣٩	٦,٥٪
ز	١٠	٥	١٥	٢,٥٪
س	٢٤	٥	٢٩	٤,٨٪
ش	١٧	٧	٢٤	٤٪
ص	١٢	١١	٢٣	١,٨٪
ض	٥	٦	١١	١,٨٪
ط	٨	٤	١٢	٢٪
ظ	٢	٢	٤	,٧٪
ع	٢٦	١٠	٣٦	,٦٪
غ	١٥	٤	١٩	٣,١٪
ف	١٥	١٠	٢٥	٤,١٪
ق	٢٥	١٨	٤٣	٧,٢٪
ك	٧	٨	١٥	٢,٥٪
ل	١٥	٥	٢٠	٣,٣٪
م	٢٤	٤	٢٨	٤,٦٪
ن	١٩	٧	٢٦	٤,٣٪
و	٢٣	٥	٢٨	٤,٦٪
هـ	٧	٨	١٥	٢,٥٪
(أ)	٦	٣	٩	١,٦٪
ى	٣	–	٣	,٥٪
	٣٧٣ ٦٤,٨٪	٢١٠ ٣٥,٢٣٪	٥٩٦	

وهناك خلل منهجى عند الزجاج بدا فى إيراده مادة (فعل) بعينها فى المتفق ثم أوردها فى المختلف بالرغم من أن هناك وزنين هى (فعل) و(أفعل) فى الحالتين .

الاتفاق والاختلاف ويبدو أن الزجاج اعتمد عل اختيار السياق فى توظيف مسألتى الاتفاق والاختلاف وهذا المسلك أوقعه فى خطأ منهجى آخر هو أنه كان يورد فى المادة الواحدة من المتفق والمختلف سياقاً واحداً يضم الصيغتين (فعل) و(أفعل) فى المتفق من ناحية و(فعل) و(أفعل) فى المختلف من ناحية أخرى، ومن هنا فإن عدد المواد التى وردت فى المتفق وكذا عدد المواد التى وردت فى المختلف تمثلان مجموع السياقات التى استعان بها الزجاج وإثبات فكرته أى إمكانية اتفاق المبانى فى بعض الاستعمالات وإمكانية اختلاف معانيها فى استعمالات أخرى وسنمثل لهذا الخلل ببعض المواد التى اشتركت فى القسمين .

- باب الباء - «بث»

فى المتفق : أورد بَثَثْتُ الرَّجل سرّى وأبثثته سرّى إذا أطلعته عليه[٤٨].

فى المختلف «بثَّ الرجل الشىء إذا فرقه وأبثثت فلاناً سرّى جعل سرّى عنده يجمعه ويحفظه[٤٩].

- **باب التاء - «ترب»**

فى المتفق أورد : تربت الكتاب وأتربته جعلت عليه التراب[٥٠].

فى المختلف أورد : يقال تَرِبَ الرجل إذا افتقر ، وأترب إذا استغنى[٥١].

- **باب الثاء - «ثاب»**

فى المتفق أورد : ويقال ثاب إلى الرجل جسمه وأثاب إليه جسمه إذا رجع جسمه إثابة .

في المختلف أورد : يقال ثاب الماء وغيره إذا عاد، وكذلك ثاب إليه عقله إذا رجع[٥٢]. وأثاب فلان فلاناً على فعله إذا جازاه عليه[٥٣].

- **باب الجيم (١) «جاز»**

في المتفق أورد : جاز الرجل الوادى وأجازه إذا قطعه ونفذه قال الأصمعى جزته نفذته، وأجزته قطعته[٥٤].

في المختلف أورد : يقال جاز الرجل إذا سُقى الماء وأجاز إذا أعطى جائزة [٥٥].

(٢) «جدب»

في المتفق أورد : جدب البلد وأجدب إذا لم ينبت شيئاً [٥٦].

في المختلف أورد : جدبت الشيء إذا عبته وأجدبت صادفت جدباً [٥٧].

(٣) «جحد»

في المتفق أورد : جحد الرجل وأجحد إذا قل خيره [٥٨].

في المختلف أورد : وجحدت حق الرجل إذا أنكرته ونفيته [٥٩].

(٤) «جلب»

في المتفق أورد : جلب الجرحُ وأجلب إذا أخذ فى البرءِ وصارت عليه جلدة رقيقة

في المختلف أورد : وجلب الرجل الشئ من أرضٍ إذا ساقه وأجلب على العدو إجلاباً إذا جمع عليهم [٦٠].

(٥) «جزل»

في المتفق أورد : جزل القتب ظهر البعير وأجزله إذا قطعه [٦١].

فـي المختـلـف أورد : جزلت السنام إذا قطعته وأجـزلت العطية إذا أكثرتها [٦٢].

(٦) «جنب»

في المتفق أورد : جنب الرجل من الجنابة وأجنب [٦٣].

فـي المختـلـف أورد : جنبت الريح هبت جنوباً، وأجنب الرجل دخل الجنوب [٦٤].

- باب الحاء -

(١) «حمشته»

في المتـفق أورد : حمشته وأحمشته إذا أغضبته ومثله في معناه حشمته وأحشمته [٦٥].

في المختـلف أورد : حمش عظم الساق إذا دق وأحمشت الرجل إذا أغضبته [٦٦].

- باب الراء - (رشقت)

في المتفق أورد : رشقت في الرَّمي وأرشقتْ إذا رميت رشقاً [٦٧].

في المختلف أورد : رشقت المرأة إذا رميت بنظرها رمياً وأرشقت إذا نظرت [٦٨].

- باب السين «سفر»

في المتفق أورد : سفرت البعير وأسفرته من السِفار وهو الحديدة في أنف البعير [٦٩].

في المختلف أورد : يقال سفر الرجل الشئ إذا كشفه وسفر بين القوم أصلح بينهم وأسفر الشئ إذا أضاء [٧٠].

- **باب العين**

وأورد فى باب العين الفعل عيى وأعيى على أنهما متفقا فى المعنى قال وعييت بالأمر إذا لم تتجه له، وأعيتُ من التعب (عييتُ وأعييت مختلفا المعنى(٧١). وقد عييت بالمنطق فأنا أعيا عياً، وأنا عيىٌ وعيىٌ إذا لم تتجه له وفى اللسان* «عيا» الرجل تكلف عملا فيعيا به وعنه، إذا لم يهتد لوجه عمله، وحكى عن شمر عييت بالأمر وعييته وأعيا علىَّ ذلك وأعيانى، وأعيا الماشى : كلَّ وأعيا السير البعير ونحوه أكلَّه وصلحه وقال الليث أعيانى هذا الأمر أن أضبطه وعييت عنه (٧٢).

.عند إرادة التعبير عن التعب يقال أعييت وعند التعبير عن الحيرة يقال عييت مخففة(٧٣) وفى باب العين أورد الزجاج «عَمَدَ بفتح لعين فى المتفق والمختلف ولم يشر إلى أثر حركة العين فى تغيير الدلالة ناهينا بالسياق الذى أورده مرتين الأول فى المتفق والثانية فى المختلف وهذا أمر يخالف طبيعة الاستعمال، أضف إلى ذلك مادة «عَمِر» التى لم يرد لها مقابل من أفعل ففى المتفق أورد عَمَرَ الله بك منزلك، وأعمر الله بك منزلك بمعنى واحد(٧٤).

وفى المختلف أورد : عَمِرَ الرجل إذا طال عمره، وعَمَرَ المنزل صار عامراً وأعمرت الرجل إذا أعرته ما ينتفع به عمره (٧٥).

- **باب الفاء «فرق»**

فى المتفق أورد : يقال فرقت النفساء، وأفرقتها فريقة، إذا أطعمتها الفريقة وهى التمرطبخ بالحلبة (٧٦).

وفى المختلف أورد : فرق الرجل بين الشيئين إذا ميز بينهما وأفرق العليل من علته إذا بدا خروجه منها (٧٧).

- **باب القاف «قبل»**

فى المتفق أورد : يقال قبل الشئ وأقبل وعام قابل ومقبل [٧٨].

وفى المختلف أورد : يقال قَبلت القابلة إذا تولَّتِ أمر الولد عند الولادة، وأقبل الرجل على الشئ إذا قصده [٧٩].

- **باب الميم «مَلَكَ»**

ففى المتفق أورد : مَلكتُ العجين وأملكته إذا أكثرت دلكه حتى يشتد[٨٠].

وفى المختلف أورد : ملكتُ المال وأملكت الرجل إملاكاً إذا زوجته[٨١].

- **باب النون ١) نَصَفَ»**

فى المتفق أورد : نَصَفَ النهارُ وأنصفَ وانتصف [٨٢].

فى المختلف أورد : نصفت القوم خدمتهم وأنصفت فى المعاملة إنصافاً ونصفه [٨٣].

٢) نسأ

فى المتفق أورد : نسأ الله فى أجَلِهِ وأنسأ الله أجلَه أى أخَرَّه [٨٤].

فى المختلف أورد : نسأت الناقة ضربتها بالعصا وسقتها وأنسأت فى الشئ أعطيت بالنسيئة [٨٥].

- **باب الهاء - هديت**

فى المتفق أورد : هديت المرأة إلى زوجها وأهديتهاإذا زففتها إليه [٨٦].

فى المختلف أورد : هديْتُ الرجل الطريق هداية وأهديت إلى الرجل هدية إهداءً [٨٧].

وفى باب الياء أورد الزجاج فى قسم المتفق ثلاث مواد وحسب ولم يورد من المادة نفسها ما اختلف معناه وفقاً للمنهج الذى صار عليه فى عموم الكتاب بل صنف من أجله هذا الكتاب، تلك الفكرة التى تجمع الأفعال من أوزان (فعل) و(أفعل) فجعل نظامه فى تأليف الكتاب نظام المعجم إذ رتب الأفعال ترتيباً ألفبائياً ثم عمد إلى تصنيف آخر وهو ما اتفق معناه وضم فيه أغلب أفعال معجمه إذ مثلت نسبة ٦٤,٨٪ كما مثل القسم الثاني أى ما اختلف معناه نسبة ٣٥,٢٣٪ ونورد الأفعال من باب الياء اتفقت معانيها والتي لن يجد لها مقابلاً مما اختلفت معانيه : «يقال يَفَعَ الغلام فهو يافع وأيفع إيفاعاً، ويديت إلى الرجل يداً، وأيديت إليه إيداءً إذا اتخذت عنده نعمة وينع الثمر وأينع إذا أدرك»(٨٨).

لم يوظّف الزجاج عناصر السياق اللغوى فى التمييز بين الأفعال فى المتفق ولكنه لجأ إلى عنصر السياق فى المختلف وذلك فى باب الحاء مادة (حلا) فقد حرص على أن يورد الفعل منفياً واستعان معه بالفعل آمرَّ ليعزز فكرته وليست أمَّر من مادة الفعل (حلا) يقول : «وحلوت الرجل إذا أعطيته أجرته، وما أحلى فلان فى الأمر وما أمرَّ أى لم يأت منه بشئ»(٨٩).

ومن أمثلة الاعتماد على سياق واحد للوزنين «فعل» و«أفعل» وسقط فى كلامه وأسقط (٩٠). وهذا خطأ منهجى لأنه عَزْل للفعل «أسقط» عن سياقه ومن ثمَّ لا يتحدد له معنى ، ولو أن الزجاج استعان بسياق آخر لاختلف المعنى.

وفى باب الطاء أورد وطشَّت السماءُ وأطشَّت(٩١) غير الزجاج منهجه فى البابين الثانى والثالث ففصل بين الوزنين «فعل وأفعل» فجعل الباب الثانى لما استعملت فيه «أفعل» وجعل الباب الثالث لما استعملت فيه «فعل» .

أفعال الباب الثانى من وزن أفعل.

الحرف	المجموع
ب	٦
ت	٧
ث	٣
ج	٧
ح	٧
خ	٤
د	٤
ذ	٥
ر	٦
ز	٢
س	٧
ش	٥
ص	٥
ض	٤
ط	٤
ظ	٢
ع	٦
غ	٤
ف	٦
ق	١٢
ك	٦
ل	٥
م	٧
ن	٩
و	٦
هـ	٣
أ	٥
ى	٣
المجموع	١٤٨

أفعال الباب الثالث من وزن «فعل»

ما تكلم فيه بـ«فَعَلت» دون «أفعلت» وما اختير فيه «فعلتُ».

الحرف	المجموع
ب	٤
ت	٢
ث	٦
ج	١٠
ح	١٠
خ	٧
د	٤
ذ	٤
ر	١٠
ز	٧
س	٥
ش	٣
ص	٧
ض	٧
ط	٧
ظ	٢
ع	٤
غ	٥
ف	٥
ق	٦
ك	٨
ل	٩
م	٤
ن	١٠
و	١٤
هـ	١٠
أ	١١
ى	٣
المجموع	١٨٤

وصدَّر الزجاج البابين الثانى والثالث بعبارتى «باب ما تكلم فيه «بأفعلت» وما اختير فيه «أفعلت» دون «فعلتُ».

ويقصد هنا اختصاصات استعمال «أفعلت» وقال في الثالث «ما تكلم فيه بفعلت دون أفعلت وما اختير فيه فعلت» وهو يقصد بهاتين العبارتين المعاني والسياقات التى اختصت فيها كل صيغة من الصيغتين دون الأخرى وهذا المسلك فى التصنيف يخالف وجهة نظره فى الباب الأول حيث جعل المعانى تتفق فى كل مادة من المواد التى عرض لها، وليته تناول الأفعال ذاتها التى عرض لمعانيها وسياقاتها فى الباب الأول بل لجأ إلى تصنيف مجموعة أخرى من أفعال اللغة في البابين الثانى والثالث مما يجعل عمله يدخل فى إطار المعجم الذى لا يسير وفقاً للأبنية كما صنع أصحاب بعض المعاجم، لكنه اتخذ مسلكاً خاصاً يبدأ بالترتيب الألفبائى ثم يلجأ من بعد ذلك إلى التصنيف الفرعى الأول. وفقاً لاتفاق المعانى واختلافها ثم التصنيف الفرعى الثانى وفقاً لاختصاص كل صيغة من الصيغتين «فعل وأفعل».

ومع ذلك سلك الزجاج فى التصنيف الفرعى الثانى أى ما استعملت فيه «فعلت» دون «أفعلت» مسلكه فى الباب الأول حيث أورد الصيغتين «فعلت وأفعلت» من مادة برد ويبدو أنه يتلمس فكرته الأساسية أى تساوى «فعلت» و«أفعلت» فى أى سبيل وداخل أى تصنيف يقول الزجاج يقال بَردتُ عينى أبرُدُها، وبَردَ الماءُ حرارة جوفى يبردها برداً(٩٢).

– ومن سلوك الزجاج مسالك شتى فى التصنيف والتناول أنه يركز فى البداية على البنية «فعل أو أفعل» ثم المادة على سبيل المثال «جنَّ» ثم يتبع ذلك بما تيسر له من استعمالات الفعل فى سياق واحد دون إشارة إلي اللزوم أو نوع التعدى وهى خصيصة مهمة من خصائص الأفعال فهو يسوِّى بين ما تعدى بنفسه أو تعدى بالهمزة أو تعدى بحرف الجر على أن هناك

أفعالاً تتسم بارتباطها بحرف جر محدد دون سائر الحروف الآخرى لأداء دلالة محددة قد يتغير حرف الجر كما أنه يسلك فى المادة ذاتها مسلك المعجميين بأن يورد ما تيسر له من تصرفاتها أو أنواع مصادرها يقول :

وجنَّه الليلُ وأجنَّه وجنَّ عليه الليل إذا أظلم عليه وستره، جنوناً وجَناناً وإجناناً وجَننتُ الرجلُ وأجننته إذا دفنته(٩٣).

ومن عدم تفريقه بين نوع الإسناد ونوع التعدى قال فجهدت الفرش والرجل وأجهدته إذا استخرجت جهده، وكذلك جهدتُ فى الأمر وأجهدت إذا بلغت جهدي فيه(٩٤). ومن عدم ربطه بين السياق والمعنى تسويته بين البنيتين والمعنى فقد جعل الإساءة تساوى تماماً القطع وفى هذا عدم مراعاة للفروق الدلالية التى أقام عليها أبو هلال العسكرى نموذجه فى كتابه «الفروق» قال الزجاج :

وجَدعَت غذاء الصبىّ وأجدعْتُه إذا أسأتَ غذاءه. وجَدَعت أنفه وأجدعته إذا قطعته(٩٥).

وصنع الصنيع نفسه فى مادة «جمَّ» و«أجمَّ» فسوى فى الإسناد بين الحاجة وهى أمر معنوى، والفرس وهو حيوان فجعل المعنى الحضور مساوياً للترك أو الإهمال.

يقول وجَمَّت الحاجة وأجمَّت إذا حضرت وجمَّ للفرس وأجمٌ إذا ترك فلم يركب(٩٦).

ولم يشر إلى ظاهرة القلب المكانى فى حروف الكلمة فسوَّى أولاً بين حمش وأحمش فجعلهم بمعنى أغضب ومن ناحية ثانية سوي بين حشمته وأحشمته فجعلهما بالمعنى نفسه أى أغضب ثم وقع فى تناقض حين أورد مادة «حشم» حيث جعلها تستوى مع أحشم وجعل معناهما الإيذاء قال

الزجاج فى المادة الأولى :

«حمشته وأحشمته إذا أغضبته»[٩٧].

وقال فى المادة الثانية «ومثله فى معناه حشمته وأحشمته» وكررها ثالثا فقال [٩٨]: «وحشمت الرجل أحشمه وأحشمته احتشاماً إذا جلس إليك فآذيته وأسمعته مكروهاً [٩٩].

– بنى الزجاج كتابه كما يبدو من عنوانه على فكرة الميزان الصرفى «فعل + أفعل» والتضعيف جعل من الحرف الثانى حرفين فيصير الميزان فى حالة تضعيف الحرف الثانى «فعل» أيضاً إذ لا فرق فى الميزان بين ما كانت حروفه ثلاثة وما ضُعفَّ ثانيه ولكن فى الاستعمال يختلف الأمر، ولو أن الزجاج سلك مسلك المعجميين لكان فرّق بين أنواع الأفعال وتنوع الاستعمالات فمما أورده من المضعف» «وحمت الحاجة وأحمت إذا دنت»[١٠٠].

وحدَّت المرأة على زوجها وأحدّت إذا تركت الزينة[١٠١] وحشَّت يده وأحشَّت إذا يبست[١٠٢]. وحقَّت الماشية من الربيع إذا سمنت، وأحقت مثله[١٠٣]. وخمَّ اللخم وأخمَّ إخماماً إذا تغيرت رائحته[١٠٤]. وخلّ الجسم يخلُّ إذا نقص ودقَّ وأخل الرجل بالشئ إذا قصر فيه[١٠٥]. وذبَّ الرجل على القوم إذا دفع عنهم وأذبَّ المكان إذا صار فيه الذباب[١٠٦].

ورذَّت السماء وأرذَّت من الرَّذاذ[١٠٧]. رثَّ الشئ وأرثَّ إذا أخلَقَ وصار رثاً[١٠٨]. وزمَّ البعير علق عليه الزَّمام وأزم نعله جعل لها زماماً[١٠٩]. زرَّ الرجل الشئ يزرّه إذا جمعه جمعاً شديداً[١١٠]. وشطَّ الرجلُ فى الشَّوم وأشطَّ إذا جاوز المقدار[١١١] صدَّنى الرجل عن الأمر وأصدنى عنه[١١٢] وصلَّ اللحم وأصلَّ إذا تغيَّر [١١٣] صرَّ الفرس بأذنيه وأصرَّ بأذنيه إذا

أصغى بهما إلى الصوت[١١٤].

- تمَّ الله عليه النعمة وأتم عليه النعمة إذا أسبغها [١١٥].

- جنَّ الليل وأجنه وجنَّ عليه الليل إذا أظلم عليه وستره[١١٦].

- جدَّ فى الأمر وأجدَّ إذا ترك الهوينا ولزم القصد والاستواء[١١٧].

- جمتَّ الحاجة وأجمَّت إذا حضرت وجمَّ الفرس وأجمَّ إذا ترك فلم يركب[١١٨].

- صحَّ الرجل من المرض[١١٩].

ضبَّت الشَّفةُ إذا سالت [١٢٠].

- وأضبَّ الرجل على الأمر إذا أقام عليه ولم يزل عنه[١٢١].

ضج القوم ضجيجاً إذا جزعوا من الشئ وغلبوا عليه[١٢٢].

- طلَّ دمُ الرجل وأطلَّ إذا أهدر[١٢٣].

- طشت السماء وأطشت[١٢٤].

- ظلَّ الرجل يفعل كذا وكذا إذ كان يفعله بالنهار[١٢٥].

- عقَّتِ الفرش وأعقَّت إذا عظم بطنها وهى حامل[١٢٦].

- غلَّ الرجلُ من الغنيمة غلولاً، وأغل إغلالاً إذا سرق منها[١٢٧].

- غبَّ اللحم وأغبَّ إذا تغيَّر[١٢٨].

- غثَّ اللحمُ وأغثَّ صار مهزولاً[١٢٩].

- قمَّ الفحل الناقة وأقمّها إذا ألقحها وفرغ من ضرابها[١٣٠].

– قصَّت الفرسُ وأقصَّت إذا ذهب وراقها وهو شهوتها للفحل[١٣١].

– قضَّى الرجل السويّق وأقضَّه إذا ألقى فيه سُكَّراً أو قنداً [١٣٢].

– قلَّ الشئ يقلُّ صار قليلاً[١٣٣].

– قتَّ الرجل يقتُّ إذا نمَّ وأقتت الدَّهن إذا طيبته بالرياحين[١٣٤].

– قرّ الرجل بالمكان إذا ثبت فيه[١٣٥].

– قفّ الرجل بشئ يقفُّه إذا سرقه[١٣٦].

– قبَّ اللحم يقبُّ إذا ذهبت نُدُوَّتُهُ[١٣٧].

– كنَّ الرجل الشىء وأكنَّه إكناناً إذا غطاه وستره[١٣٨].

– كلَّ البصر كلولاً إذا ضعف[١٣٩].

– محَّ الثوبُ وأمحَّ إذا أخلق[١٤٠].

– مرَّ الشى مدارة وأمرَّ إمراراً إذا صار مراً[١٤١].

– مرّ عليه السفر وأملَّ إذا طال[١٤٢].

– همَّنى الأمر إذا بنى وأهمَّنى إهماماً إذا كان من همتى وقصدى[١٤٣].

وقد بلغ عدد هذه الأفعال فى الباب الأول الذى جمع فيه الزجاج بين «فعل» و«أفعل» وفقاً لاتفاق المعنى واختلافه بلغ أربع وأربعين فعلاً أما الباب الثانى الذى استقل بالوزن أفعل فقد خلا من المضعف وليس ذلك حرصاً من الزجاج ولكن لأن الصيغة لا تحتمل التضعيف فى الاستعمال ولم يرد فى اللغة مطلقاً إمكانية تضعيف «أفعل».

كما خلا الباب الثالث من المضعف أيضاً وهو الباب الذى اختص بوزن «فعل» دون «أفعل».

وركز الزجاج جهده المعجمى فى الباب الأول خصوصاً فى القسم الذى اتفقت فيه المعانى إذ بلغ عدد المواد التى أورد منها المصادر والمشتقات ونسب بعض أفعالها إلى الأسماء تسعة عشر مادة (١٩) مادة. فحرص فيها على أن يورد للفعل أكثر من مصدر يختلف فيها المصدر عن الآخر إما فى نوع الحركة أو زيادة همزة فى أوله وهمزه فى آخره لكنه لم يتطرق فى ذلك إلى مسألة المعانى التى خصص لها هذا القسم.

وبلغ تعرفه للمصادر (١١) وللمشتقات ٧ مرات وللقلب المكانى مرة واحدة.

قال الزجاج «خطئت الشئ أخطأُهُ خطْأً وخِطْأً وأخطأْته إخطاءاً فى معنى واحد[١٤٤].

- شار الرجل العسل شَوْراً وأشارَه إشارة إذا جناه[١٤٥].

- يقال صمت صمتاً وأصمت إصماتاً إذا سكت[١٤٦].

- ضبر الفرس ضبراً وأضبر إضباراً إذا جمع قوائمه ووثب[١٤٧].

- يقال طعت الرجل وطعته طوعاً وأطعته إطاعة بمعنى واحد[١٤٨].

- يقال بان الأمر وأبان بياناً وإبانة إذا استبان[١٤٩].

- عجفت الدابة عجفاً وأعجفتها إعجافاً إذا هزلتها[١٥٠].

- كَلَّ الرجلُ من الإعياء كلالاً وكلَّ البصر كلولاً إذا ضعف وكلة وفى كله يكل[١٥١].

– سوّى بين الحقيقة والمجاز فى «برق وأبرق» فاستعملت للرجل والسماء.

قال الزجاج

برق الرجل وأبرق إذا أوعد وتهدد وكذلك برقت السماء وأبرقت(١٥٢).

– فى الاتساع فى الاستعمال بين الصيغ «فعل» و«أفعل» واستفعل «بان الأمر وأبان بياناً وإبانة إذا استبان(١٥٣).

– لم يرع الفروق الدلالية بين الأفعال باع وأباع فأباع تستعمل فى موضع عرض السلعة للبيع(*).

– بالرغم من فكرة اتفاق المعانى واختلاف المبانى فى «فعل» و«أفعل» أورد الزجاج مادة «بشر» فى موضعين يختلف فيهما المسند ففى الأول كان المسند «الرجل» وفى الموضع الثانى كان المسند «الأرض» .

قال الزجاج :

يقال بشرت الرجل بخير وأبشرته أبشُرهُ وأبشره وبَشَّرتُه مشددة أيضاً من البشارة وإنما قيل البشارة لأن الرجل إذا سمع ما يجب حسنت بشرة وجهه(١٥٤).

قال الزجاج :

«ويقال بشرت الأديم وأبشرته، وأديم مبشور ومبشر إذا قشر(١٥٥).

ب- النموذج العربى سيبويه والخالفون

تناول النموذج العربى عند سيبويه والخالفين الصيغتين فى إطارين مختلفين حيث عالجوا (فعل) فى إطار الثلاثى المجرد فصنفوه وفقاً لحركة عينه إلى صيغ ومعانٍ متعددة، وتناولوا (أفعل) فى إطار معانى الزوائد حيث جعلوا لها وظائف نحوية ودلالية ارتبطت بالاستعمالات.

وفرقت العرب بين (فعل) و(أفعل) فى الدلالة أو الوظيفة فجعلت (أفعل) للمبالغة، قال الراغب الأصفهانى «وخوى النجم وأخوى إذا لم يكن منه عند سقوطه مطر، تشبيهاً، وأخوى أبلغ من خوى، كما أن أسقى أبلغ من سقى»(١٥٦). ومعنى المبالغة هى الدلالة على كثرة المعنى، والهمزة ذاتها لها وظائف صرفية ونحوية ذات أهمية بالغة فقد توظف أداة استفهام أو لتعدية الفعل اللازم، كما فى نحو : «أفهمت»؟ استفهاماً، و«أجلس» تعدية للفعل اللازم وقد اضطربت أقوال الباحثين فى نسبة كل من الصيغتين إلى بيئة لغوية، فبعضهم يرى أن (فعل) - بغير همز - للحجاز وبالهمز (أفعل) لتميم ، ففى قوله تعالي : ﴿ **فأسر بأهلك** ﴾(١٥٧). يقول الفراء قوله : (فأسر بأهلك) قراءتنا من أسريت بنصب الألف وهمزها، وقراءة أهل المدينة (فاسر بأهلك) من سريت(١٥٨).

ويقول أيضاً : قرأ أهل الحجاز (فاسر بأهلك) موصولة من سريت وقراءة (فأسر بأهلك) من أسريت، وقال الله تعالى : ﴿ **سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصا** ﴾ وهو أجود(١٥٩).

وقال لبيد بن ربيعة :

إذا المرء أسرى ليلة ظن أنه

قضى عملاً والمرء ما عاش عامل

ويذكر بعض اللغويين أن أسرى بالألف لغة أهل الحجاز[١٦٠]. ولعل الفعل بالهمزة قد تأثر به أهل الحجاز وقد جمعهما حسان فى قوله :

إن النظيرة ربــة البيت أسرت إليك ولم تكن تسرى[١٦١]

وقال الفراء – أيضاً – : (فتن) لأهل الحجاز و(أفتن) لأهل نجد[١٦٢] وجاء أعشى همدان باللغتين فى قوله :

لئن فتنتنى لهى بالأمس أفتنت سعيداً فأمسى قد قلا كل مسلم

وقال أبو حيان فى فتن وأفتن : لغة الحجاز (فتن) ولغة تميم وربيعة : (أفتن) رباعية[١٦٣]، وقرأ عيسى بن عمر (لا تفتنى) بضم التاء من (أفتن) وقرأ الباقون بفتح التاء من (فتن)[١٦٤]. وكان الأصمعى يعد (أفتن) ليس بثبت وأبي إلا (فتنت) ولما أنشد بيت أعشى همدان السابق قال : هذا أخذ عن مخنث وليس بثبت[١٦٥]. وقد عد ابن دريد (فتنت) الصيغة الراجحة فقال : اختلف أهل اللغة فى (فتنت) و(أفتنت) فقال قوم : لايقال إلا فتنه فهو مفتون وهى اللغة الكثيرة، وقال آخرون : أفتنه فهو مفتن، وذكر رأى الأصمعى السابق. وقد ذكر الخليل والأصمعى : رابنى هذا الأمر يريبنى : أى أدخل على شكاً وخوفاً، أو رأيت منه ما أكره. وفى لغة نسبت إلى هذيل: أرابنى[١٦٦] ويقال : ضاء السراج بضوء وأضاء يضيء والأخر أقوى[١٦٧]، وقد يصفونها بأنها لغة قليلة، تقول : غار إذا أتى الغور، وأغار أيضاً وهى لغة قليلة ، وذكر صاحب المصباح أنه لايقال أغار، وأن الفراء زعم أنها لغة[١٦٨].

وفى الحديث : (فوقع الجبل على باب الكهف فأوطده) أى : سده بالهدم هكذا روى، يقول ابن الأثير : وإنما يقال : وطده وأوطد قليلة فى وطد[١٦٩].

وفى كتابه صلى الله عليه وسلم لأهل نجران (وألا يغتر واقف من وقيفاه) يذكر ابن الأثير : الواقف خادم البيعة لأنه وقف نفسه على خدمتها، والوقيفى بالكسر والتشديد والقصر : الخدمة وهى مصدر كالخصيصى والخليفى يقال : وقفت الشيء أقفه وقفاً : ولا يقال أوقفت[١٧٠] وذكر الخليل أن (أوفى) بالألف– من (وفى) – هى فى أهل تهامة[١٧١].

وقد أشار المبرد إلى أن الأفصح هو (أوفى) لمجئ القرآن بها في مثل قوله تعالى : ﴿ وأوفوا بعهدى أوف بعهدكم ﴾[١٧٢]. وأشار بعضهم إلى فصاحة اللغتين .

وفى (هبط) و(أهبط) ذكر ابن دريد أنهما لغتان فصيحتان[١٧٣] وعند المبرد أن (أهبط) لغة تميم[١٧٤] ويقال فرزت الشئ وأفرزته لغتان جيدتان[١٧٥] وقال الأصمعى فى (غسا) و(أغسى) يقال : غسى الليل وأغسى، وغسي إذا اسود قال العجاج :

من مر أيام وليل مغسى

فهذا من (أغسى) وسمعت رجلاً من باهلة منذ خمسين سنة ينشد :

كأن الليل لا يغسى عليه إذا زجر السبنداه الأمونا[١٧٦]

ونرى أن اللغويين – أحياناً – يؤكدون فصاحة اللغتين، وأحياناً فصاحة إحداهما دون الأخرى تبعاً للسماع والورود عن العرب وفى القرآن الكريم، وبعضها يأتى مع نسبته إلى أصحابه، وأحياناً لا ينسبون بعضها، يقول الله تعالى فى الحديث القدسى : «أسمحوا لعبدى كإسماحه إلى عبادى» الإسماح لغة فى السماح يقال : سمح وأسمح إذا جاد وأعطى عن كرم وسخاء[١٧٧].

وفى الحديث : (إن أكثبكم القوم فانبلوهم) وفي رواية : (إذا أكثبوكم فارموهم بالنبل) يقال : كثب وأكثب إذا قارب والكثب القرب[١٧٨]. وفى خطبة عائشة (وأنجح إذا أكد يتم) يقال نجح فلان وأنجح إذا أصاب طلبته وأنجحت وأنجحه الله[١٧٩].

وفى حديث ابن مسعود (كان يصلى الظهر والجنادب تنقز من الرمضاء) أى تقفز وتثب من شدة حرارة الأرض وقد نقز وأنقز : إذا وثب[١٨٠]. وفى حديث ابنى مليكة : (إن أمنا حين رعد الإسلام وبرق) إلخ، أى جاء بوعيده وتهديده يقال : رعد وبرق وأرعد وأبرق[١٨١].

وفى الحديث : (سألت ربى ألا يسلط على أمتى سنة فترمدهم فأعطانيها) أى تهلكهم يقال رمده وأرمده إذا أهلكه[١٨٢].

وفى حديث رافع بن خديج : (وسئل عن كراء الأرض البيضاء بالذهب والفضة فقال : لا بأس إنما نهى عن الإرماث) من قولهم رمثت الشئ بالشئ إذا خلطته وقولهم رمث وأرمث : إذا زاد[١٨٣]. والذى عليه جمهور اللغويين أن (فعل) للحجاز و(أفعل) لتميم، وجرى على ذلك المحدثون من علماء اللغة وإن جاء عكس ذلك فقد ورد عن بنى تميم : جبره وبقية العرب تقول : أجبره[١٨٤].

قال اللحيانى : تميم تقول : جبرته على الأمر أجبره جبراً وجبوراً بغير ألف قال الأزهرى : وهى لغة معروفة وكثير من الحجازيين يقولونها إلا أن بعض اللغويين فرق بينهما فى المعنى فجعل جبر لجبر العظم بعد كسره وجبر الفقير بعد فاقته والإجبار للإكراه[١٨٥] وعند بنى تميم (هلك) وغيرهم (أهلك) قال العجاج وهو تميمى :

ومهمه هالك من تعرجا   هائلة أهو اله من أدلجا

يعنى (مهلك) وهى لغة تميم[186].

وتقول تميم : خلا فلان على اللبن وعلى اللحم إذا لم يأكل معه شيئاً ولا خلطة به وكنانة وقيس يقولون : (أخلى)[187].

ونسبت (فعل) إلى قيس مثل (فتئ). قال أبو زيد : تميم تقول : أفتأت وقيس وغيرهم : فتئت[188]، وقيس قبيلة بدوية وربما قصد بغيرهم أهل الحجاز.

وتنسب صيغة (فعل) للكلابيين فى (تعس) و(أتعس) يقال : تعس بنفسه وأتعسه الله وروى (تعس) بفتح العين [189]. وهذا يدل على أن بعض القبائل تتأثر بالأخرى للاتصال بينها.

وهذه الظاهرة التى فسِّرت بأنها تغير صوتى بين الصيغتين انتقل إلى ميدان الدلالة خصوصاً ميدان المشترك اللفظى ثم إن الصيغتين تشتركان فى المادة المعجمية، فعدَّ تداخل اللهجات وليس استعمالات اللهجة الواحدة سبباً فى المشترك اللفظي عند بعض القدماء وبعض المحدثين كالدكتور إبراهيم أنيس ويفهم من تعليقاته فى كتابه (فى اللهجات العربية) أنه يرى أهمية وجود علاقة بين معانى الكلمات المتفقة في ألفاظها حتى تعد من المشترك، وهو بذلك يناقض صراحة مذهب علماء الأصول الذين يميزون اللفظ المشترك من المنقول والمستعار بعدم وجود علاقة بين معانى الكلمات المتفقة فى ألفاظها حتى تعد من المشترك كما يناقض أيضاً رأى علماء اللغة الذين يعدون عدم وجود تقارب فى المعنى بين الألفاظ المتحدة صوتياً أحد المعايير التى يميزون بها التماثل اللفظى (المرادف، تقريباً، للمشترك عند علماء الأصول) من التعدد المعنوى، ومع ذلك ينبغى ألا يفهم أنه يشترط وجود تلك العلاقة، إذ إن حديثه عن المشترك إجمالاً يوضح بجلاء أنه لايشترط ذلك، بل إنه يري أن وجود علاقة معنوية بين كلمات المشترك هى

ظاهرة شائعة، يؤيد ذلك أن كثيراً من الكلمات التى تسمى بالمشترك اللفظى تجمع بين معنيين أحدهما حسى والآخر معنوى. ولاشك أن المعنى الأصلى فى مثل هذه الحالة هو الحسى، وأن المعنوى فرع عنه بطريق المجاز[١٩٠]، فقد حاول الدكتور إبراهيم أنيس أن يرجع بعض كلمات المشترك اللفظى إلى كلمات أخرى مقارنة لها فى أصواتها، ذاهباً إلى حدوث تطور فى أصوات هذه الكلمات أدى إلى مطابقتها لكلمات أخرى، وهو ما أفضي – حسب رأيه – إلى وقوع الاشتراك، وقد ركز على هذا العامل بالخصوص من بين سائر عوامل المشترك معللاً ذلك بأن القدماء لم يشيروا إليه، أو لم يفطنوا إلى إمكان حدوثه[١٩١]، وأوضح هذا العامل بقوله «وهو أن بعض الكلمات لم تشترك فى اللفظ إلا بعد تطور فى أصوات بعضها، وأن هذا الاشتراك في اللفظ لم يكن في الحقيقة إلا وليد المصادفة»[١٩٢].

ثمة أنماط تركيبية ورد بها الاستعمال اللغوى. وذلك كقوله تعالى : ﴿لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾[١٩٣]، ﴿قد علم كل أناس مشربهم﴾[١٩٤]، ﴿كل قد علم صلاته﴾[١٩٥]، ﴿علمت نفس ما قدمت وأخرت﴾[١٩٦]، وصورة النمط التركيبى فى هذه الحالة هو : علم + فاعل + مفعول به

رأى أبو هلال فيها أن الفعل «علم» قد جاء بمعنى الفعل «عرف» فقوله تعالى : ﴿لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾ معناه : لا تعرفونهم الله يعرفهم[١٩٧]. كذلك يرى أن قولك (علمت أن لزيد ولداً) وقولك (عرفت أن لزيد ولدا) يجريان مجرى واحداً[١٩٨]. وكأن أبا هلال يقر بالترادف بين «علمُ» و«عرفُ».

هذا الترادف الظاهرى ربما كان نتيجة لوقوع هذين الفعلين ضمن مقولة دلالية واحدة. ومن ثم فإن النمط التركيبى الذى يوجد فيه أحدهما يشبه – فى بعض الاستعمالات اللغوية – النمط التركيبى الذى يوجد فيه الآخر.

والأسباب التى ذكرها علماء اللغة القدامي والمحدثون لوقوع اللبس فى المعنى بسبب من الاشتراك اللفظى أو الترادف أو التضاد تكاد أن تكون واحدة، وتتمثل فى أسباب داخلية تتصل ببنية الكلمة أو دلالتها .

كما يتأثر المعنى بالبناء الخارجى كالفارق الحادث بين صيغتى «فعل» و«أفعل» من مادة معجمية واحدة فإذا أردت التعبير عن التعب قلت أعييت وإذا أردت التعبير عن انقطاع الحيلة والتحير فى الأمر فقل عييت مخففة(١٩٩). هذا والأمثلة متعددة مما ورد عن (أئمة التصريف) وكثير منها يدور حول سلامة ضبط (الأفعال) والدقة فى صياغتها واستعمالها مما حدا بالكثيرين من العلماء إلى إفرادها بالدراسة والتأليف.

ويعارض ابن درستويه بكل المقاييس وقوع المشترك اللفظى أو اللغوى كما يعارض أن تشترك «فعلت» و«أفعلت» فى معنى واحد خلافاً لفكرة الزجاج التى تتوسط الأمرين فتجيزه فى بعض الأفعال وتمنعه فى بعضها الآخر وتجيز فعل فى مواضع تمنع فيها «أفعل» كما تجيز أفعل فى مواضع أخرى وتمنع فيها فعل والمحك في النهاية للاستعمال – لكن ابن درستويه لا يرى أن «فعل» و«أفعل» بمعنى ومن المحال أن يجيئا لمعنى واحد وإنما ذلك لغات، ويكون نقل عن العرب الاستعمال للفظين وحتى مع الاستعمال لا يرضى ابن درستويه أن يكونا بمعنى واحد وإلا أدى الأمر إلى التعمية وواضع اللغة جل جلالة حكيم عليم ... ومن تأول على العرب بشئ من ذلك فقد أخطأ التأويل والاستعمال الفصيح أتى بالاستعمالين أحياناً . بل وأتى بهما شاعر واحد، وإن كان قد راعى لغة غيره فهى عربية فصيحة قبل كل شئ وقد رووا بالسند عن ثعلب وكان الكسائى يقول : «فما سمعت فى شئ «فعلت» إلاّ وقد سمعت فيه «أفعلت» قال أبو الطيب : وهذا الإجماع الذى ذكره ثعلب إجماع لايدخل فيه أهل البصرة(٢٠٠).

ويكفينا إجماع غيرهم. وهذه حجة فى الرد على ابن درستويه فقد جاء (أشرّ وأخير) مع أن الأكثر فى الاستعمال (خير وشر) قال الشاعر

فتبتعثن حرباً عليك عظيمة   وما أخير عبد القيس فيها وجندبا (٢٠١)

وقال أوس بن علقاء الهجيمى :

وَهُمْ أدُّوا إليْكَ بَنِى عَدَاء   بِأفْوَقِ نَاصِلٍ وَبِشرٍّ ذَام (٢٠٢)

وجاء فى اللغة نلته وأنلته ويقال نلته أنوله، وأنلته أنيله وذكر ابن الأنبارى شواهد فصيحة لكل ذلك وذكر قول جرير :

أعذرت فى طلب النوال إليكُمُ   لو كَانَ منَ مَلَكَ النَّوَال يُنيلِ (٢٠٣)

قال المعرى : الأروع الذى يروعك بجماله ولايقال : امرأة روعاء ويقال ناقة روعاء، ومهرة روعاء، ولايقال رجل أروع ولا مهر قال مالك بن صريم الهمدانى : «ترى المهرة الروعاء تنفض رأسها (٢٠٤). وورد فى الأساس : رجل أروع وامرأة روعاء، وناقة روعاء وفى الصحاح امرأة روعاء بينة الروع!! فلا حجة للمنع لهذا أو لذاك مادام قد سمع كل ذلك فى الأساليب الفصيحة :

وجمع الشاعر بين لغتين كقول لبيد :

سقى قومى بَنِى مَجْدٍ وَأشقى   نُمَيْراً والقبائلَ من هِلاَلِ (٢٠٥)

وذكر أبو الطيب اللغوى خلاف علماء اللغة حول غمد وأغمد ثم قال : «وأما أبو زيد وأبو عبيدة وغيرهما من العلماء، فإنهم قالوا : غمدت السيف وأغمدته لغتان فصيحتان (٢٠٦).

وخلاف علماء اللغة فى برق ورعد، وأبرق وأرعد ... معروف مشهور

فقد حدث أبو بكر عن دريد عن أبى حاتم، قال قلت للأصمعى : أتقول فى التهدد : أبرق وأرعد ، فقال لا إلا أن أرى البرق أو أسمع الرعد.

فقلت فقد قال (الكميت)

أَبْرِقْ وأَرْعِدْ يَا يَزِيدُ فَمَا وعِيدُكَ لى بِضَائِرْ

فقال الكميت جر مقانى - أصلهم من العجم - من أهل الموصل ليس بحجة . والحجة الذى يقول :

إذا جاوزت من ذات عِرقٍ ثِينةً فقد لأبى قابوس ما شئت فأرَعِد

وأتيت أبا زيد فقال «فى التهدد» : رعد وبرق وأرعد وأبرق فأجاز اللغتين وأهلّ أعرابى محرم، فسأله أبو زيد ... فقال الأعرابى رعدت وأبرقت للسماء، وقال فى الجخيف يعنى التهدد .. رعد وبرق وأرعد وأبرق للرجل(٢٠٧).

وقد رأينا أبا زيد يجيزهما معاً، وظهر أنهما جائزتان . وقال أبو ذؤيب :

أَجِزْتُ إذا كان السَّرابُ كأنه على مُحْزئلاَّت الأكامَ نضيح

أجزت : جزت ونفذت هذا الطريق

محزئلات : ما شخص واجتمع وقال العجاج : أجاز منا جائز ما لم يوهم(٢٠٨).

وقلنا إن الذى يجب أن يعتمد عليه إذا خفى علينا شئ أن نرجع إلى الاستعمال، أما الاختلاف فى المصادر أو الاشتقاق فليس بضائر، وليس بحكم أو مانع من إجازة أحكام أخرى.

جـ- نماذج بديلة عن نموذج الصيغ :

تدرس اللغة على أنها كيان مستقل وعلى أنها نظام مركب من العلائق الإسنادية الداخلية وليس على اللغوى إلا أن يؤكد الطبيعة الداخلية للكلام إنه يفترض فرضيات تسمح له بشرح القضايا اللغوية.

واختلاف مناهج التحليل ليس قضية اختلاف فى الشكل الذى تعرض به القواعد وتقدم فى إطاره (ليس قضية تمثيل) بل يعكس اختلاف طريقة عمل هذه القواعد [٢٠٩].

واختيار منهج التحليل يلزم أن ينبنى على طبيعة تركيب مستويات اللغة المدروسة، هناك نماذج التحليل والمعالجة منها ما يهتم بالكلمة المفردة أو مكوناتها ومنها ما يهتم بالجملة ومكوناتها والعلاقات بين هذه المكونات ومنها ما يهتم بدلالة هذه العناصر جميعاً.

ويختلف تحديد الوحدات التركيبية فى اللغة حسب نوع التحليل المستعمل فبينما يتركز أحد أنماط التحليل اللغوى على الوحدات الصغرى التى تتمثل فى الكلمات فى التراث اللغوى العربى يركز النمط الآخر من التحليل اللغوى بالإضافة إلى رصده للوحدات الصغرى، على جميع الوحدات التركيبية الأخرى كالوحدات التي تكون بين الجملة وبين الوحدات الصغرى [٢١٠].

ذلك أن ابن جنى يعرف النحو تعريفاً مباشراً بأنه انتحاء سمْت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها فى الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإذا شذ لبعضهم عنها ردَّ له إليها [٢١١].

وإذن فليس النحو عنده مقتصراً على حظ الأفق السطحى التركيب

والبنية مستهدفاً مثل المطلب الشامل فى نظرية النحو عند التحويليين إذ يهدف تشومسكى إلى تفسير كل العلاقات اللغوية بين الصوت والمعنى. وعنده أن المكون الدلالى لنحو لغة معينة يتضمن مجموعة القواعد التى تحدد معنى الجمل فى هذه اللغة ويهمل هذا المكون وفق الفرضية التى تنص على أن معنى الجملة يتحدد بمعنى كل عناصرها الدالة وبالانتظام التركيبى لهذه العناصر.

فالدلالة ، تشبك مع التركيب ولا تنفصل عنه والتركيب يوافق الدلالة ولا يبتعد عنها ولذلك يبدو من الوهم الفصل بين الدلالة والتركيب إذ يتداخلان ويتلازمان(٢١٢) لكون التفاعل بين المعانى المعجمية والوظيفية الجزئية داخل الجملة، لابد له من نظام دقيق محكم. ويعد هذا المبدأ المنطلق الأمثل لدرس بناء الجملة، فالجملة وفق هذا المبدأ - سلسلة من المكونات تتفاعل فيما بينها كى تؤدى فى النهاية المعنى الواحد المنشود - وأساس هذا التفاعل التركيب النحوي. وإذ لولا التركيب النحوى ما نشأ المعنى الدلالى الواحد المفهوم من الجملة والجملة المقبولة دلاليا لابد أن تتضمن علاقات تلاؤمية صحيحة. وهذه العلاقات الدلالية علاقات أفقية، أى أنها تركيبية ولايمكن أن تنشأ الا بطريق التركيب النحوى. ومن هنا يفترض أن التركيب النحوى هو الوسيلة المباشرة التى أعدتها اللغة لنشوء المعنى الدلالى للجملة. ولما كان النظام النحوى هو النظام التركيبى الوحيد فى اللغة ولما كان هو ضابط بناء الجملة بحيث تؤدى معنًى واحداً كان ذلك النظام هو أساس الأنظمة فى اللغة، بل إن اللغة لم تنشئ سائر الأنظمة، إلا من أجله، فهى قد وضعت النظامين الصوتى والصرفى ليصوغا له صيغاً متعددة الاحتمالات فى الاستعمال النحوى، ثم استودعت المعجم تلك الصيغ لتكون طوع النظام النحوى حين يطلبها.

ولمعانى الصيغ الصرفية أثر واضح فى بيان المعنى كذلك. ففى جملة يتصدرها فعل يدل على معنى المشاركة لابد من أن يأتى فاعلان معنى أحدهما فاعل نحوى والآخر اسم معطوف عليه نحو تشارك علىّ ومحمدٌ وفى جملة فعلها متعدٍ ولاسيما إذا كان التعدى مسبباً من زيادة لابد من ذكر المفعول به إكمالاً للمعنى نحو «أوصل زيد أخاه إلى المحطة «وقدم خالد هدية إلى أمه» وفى جملة فعلها من أفعال (فَعُل - يَفْعُل) لا يتوقع مجئ مفعول به لأن هذه الأفعال لازمة أصلاً وإن جاء بعد الفاعل ها هنا اسم منصوب أعرب تمييزاً لأن معنى المفعولية مفقود، نحو «كرُم سعدٌ نَفْساً»

د - نظام المعجم:

لم يستطيع نموذج الزجاج أن يحقق الشروط الضرورية التى يجب أن تتوفر فى كل معجم وهى الاستيعاب والدقة فى الترتيب وسهولة التناول التى تيَسر للقارئ العثور على مطلوبه وأن كل الجهد الذى بذله فى التفريع والتبويب والتقسيم لم تؤد إلى الغاية المرجوة.

بل كانت على العكس من ذلك سبباً أساسياً فى حجب هذه الغاية وإبعادها . ومن هنا وجب أن يقال إنه كلما كانت بنية المعجم بسيطة كلما كان مناله سهلاً والاستفادة منه أيسر.

فمن بين صعوبات هذا النموذج ما يتعلق بمادة التحليل وهى هناك البنية الدلالية للغة ومنها ما يتعلق بمنهج التحليل. أما بالنسبة للنوع الأول فإن طبيعة اللغة فى إنشاء العلاقات الدلالية مسألة معقدة، حيث نجد عدداً من الظواهر التى لا تجعل «المعنى» ثابتاً فى نقطة معينة لايغادرها ومن ثم فإن الوحدة المعجمية الواحدة قد تدخل فى أكثر من علاقة مع الوحدات الأخرى: سواء عن طريق التعدد فى المعنى، أو انحسار دائرة الدلالة أو تحولها المجازى، أو خروجها تماماً من دائرتها الدلالية الأصلية(٢١٣).

وعن علاقة علم المعاجم بالنحو لأول وهلة، لا يبدو أن الكلمات كما هى مثبتة فى المعجم، قد تفسح المجال أمام الدراسة النحوية التى نجعلها تنحصر فى الغالب، فى العلاقات بين الوحدات، غير أننا لا نلبث أن نلاحظ أن عدداً كبيراً من هذه العلاقات يمكنه أن يعبر عن نفسه سواء بواسطة الكلمات أم بواسطة وسائل نحوية، وغالباً ما تنسب بعض الحروف إلى النحو بينما هى معجمية من حيث الجوهر(٢١٤).

وإذن، ومن منظور الوظيفة نفسها نرى أن الخصيصة المعجمية يمكنها، أن تلتبس بالخصيصة التركيبية. وإن ما يميز القواعد، من المعجم هو أننا نعالج فى القواعد مظاهر لغوية نستطيع أن نأمل منها أن تكون شاملة كما أننا نعهد إلى مؤلف المعجم بجمع مفردات اللغة بدون حد معين ومن الواضح أنه لو كان على تقدم تحليل المكونات أن يؤول إلى اختزال مفردات اللغة إلى ائتلاف لعدد متناه من سمات المعنى لأمكننا أن ننظر فى إدراج قائمة هذه السمات فى القواعد، فالمعجم محكوم عليه، وظيفياً بالتوسع، بعكس عناصر القواعد التي يرجى لها الثبات. وليس المعجم نظاماً من أنظمة اللغة لأنه لا يحتوى على شبكة من العلاقات والقيم الخلافية ولكنه بالنسبة للغة هو المصدر الذى يزودها بالكلمات. والكلمات داخل المعجم صامتة ومتعددة الدلالة، ولكنها داخل النظام اللغوى ذات دلالات محددة عند المتكلم، وإن كان المعجم من حيث هو قائمة للمفردات وليس نظاماً من أنظمة اللغة فإن المعنى المعجمى هو جزء من النظام الدلالى للغة، ولذلك يعرف علماء المعاجم علم الدلالة بأنه ذلك الفرع من علم اللغة الذى يقوم بدراسة المعنى المعجمى(٢١٥).

وعندما يعبر المعجم عن الصلة بين الكلمات لا يقنعون بالمبانى الصرفية التى ظهر وجه قصورها عن الوفاء بمطالب المعجم وإنما يلجئون

إلى وسيلة أخرى تتصل بروابط الكلمات لا بتنوع الصيغ أو بعبارة أخرى تتصل بالمتن لا بالبنية وهذه الوسيلة هى أصول المادة يجعلونها رحماً تربط بالقرابة أفراد أسرة واحدة ويجعلون حروف المادة الواحدة مدخلاً إلى شرح معانى هذه الكلمات المفردات. ولكنهم لا ينسبون إلى حروف المادة معنى معيناً بل أنهم يعترفون بإمكان تعدد المعانى بين الكلمات التى تشترك فى هذه الأصول كالحل والحل والحلول تتفق فى مادة واحدة وتختلف معنى.

فلكل فعل سياقات تصلح لأن يستعمل فيها بحيث يكون له معنى، وهذا المعنى يتوقف على الضمائر التى تتصل بالفعل وكذلك الفواعل بالنسبة للأفعال اللازمة والمفاعيل مع الفواعل فى حالة الأفعال المتعدية وهذه المكونات أى الضمائر والفواعل والمفاعيل هى التى تكون عناصر السياق فهذه المكونات تمثل الجانب التركيبى أما مصطلح سياق فيعنى الجانب الاجتماعى وعناصر المقام(٢١٦).

التصنيف :

لم يخرج الزجاج فى نموذجه عن نظام المعجم العربى إذا انحصر اتجاه المعجميين القدامى فى الجانب الدلالى بعدِّه الهدف النهائى من صناعة المعجم.

ويلحظ من الطرق التى رتبوا بها معاجمهم أنهم أدركوا تماماً جانبين مهمين فى طبيعة الكلمة وهما الجانبان الصوتى والجانب الدلالى. ومن ثم رتبوا معانيهم تقريباً. إما على اللفظ وإما على المعنى. ولذلك يوجد قسمان رئيسان من المعاجم هما :

١- معاجم الألفاظ .

٢- معاجم المعانى.

وقد كان مجال التنافس بينهم واضحاً بالنسبة للقسم الأول، حيث وجدت فى داخله طرق متعددة للترتيب المعجمى، بخلاف القسم الثانى، حيث لم توجد إلا طريقة واحدة هى الترتيب حسب الموضوعات ويمكن بلورة الطرق التى رُتِّبَت بها الكلمات فى معاجم الألفاظ فى ثلاثة اتجاهات رئيسة هى :

١- طريقة الترتيب المخرجى ، حيث رتبت الكلمات بحرفها الأول حسب المخرج، ويمثل ذلك الاتجاه كتاب العين للخليل بن أحمد ت (١٧٥هـ).

٢- طريقة الترتيب الهجائى العادى.

٣- طريقة الترتيب حسب الأبنية والصيغ(٢١٧).

ولا تقتصر أهمية الوحدة المعجمية من الناحية اللغوية على اتخاذها دليلاً على ما نحيل عليه فى العالم الخارجى، بل إنها تكتسى أهمية قواعدية خاصة من حيث كونها تؤدى دوراً مهما يتمثل فى :

١- تحديد المدى الاشتقاقى للفعل.

٢- بيان حدود تعدى الفعل وشبهه.

٣- قد تحدد الهيئة التى تكون عليها الكلمة.

وفيما يتعلق بالدور الأول فإن الوحدة المعجمية (ك ت ب) مثلاً يمكن أن نشتق منه (كتب، يكتب، اكتب، كتابة، كاتب، مكتوب، كتاب، مكتب).

وبدا تقصير الزجاج فى البابين الثانى والثالث واضحاً فى أنه لم يستند إلى أى معيار فى تصنيف مواده التى اختص بعضها بصيغة (فعل) وبعضها بصيغة (أفعل) إذ لم يورد المعنى الأساسى الذى يمكن أن يحكم على أساسه استعمال صيغة دون الأخرى كما أنه لم يعرض للمواد ذاتها

التى حللها فى البابين حتى يمكن أن يحكم على سلامة تصنيفه إذ يمكن أن يقوم عمل معجم مصنف للمفاهيم على أساسيين هما :

أ- وضع قائمة بمفردات اللغة.

ب- تصنيف هذه المفردات بحسب المجالات أو المفاهيم التى تتناولها.

ولا صعوبة فى الوصول إلى قائمة المفردات، سواء بدأنا بها، ثم صنفناها إلى مفاهيم، أو بدأنا بتصوير المفاهيم داخل اللغة ثم قمنا بوضع قائمة بمفردات كل مفهوم أو مجال. ولكن المشكلة التى تواجه واضعى هذه المعاجم تتمثل فى ثلاثة أشياء هى :

أ- حصر الحقول أو المفاهيم الموجودة فى اللغة وتصنيفها.

ب- التمييز بين الكلمات الأساسية والكلمات الهامشية داخل الحقل.

جـ- تحديد العلاقات بين الكلمات داخل كل حقل.

- التحليل :

ان التمييز بين الوحدات المعجمية والتعابير المركبة معجمياً ليس بسيطا فى الواقع بالصورة التى يبدو فيها هنا، إلا إنه ينبغى على كل معنى بالتحليل الدلالى للغة أن يضع تمييزاً مثل هذا (٢١٨).

فالاعراب عبارة عن شكل نموذجى للترابط من الأشكال الموجودة فى ذهن الناطقين وأية قضية نحوية من شأنها أن تبين أهمية دراسة كل مسألة من زاوية نظر مزدوجة وهكذا - فإن مفهوم الكلمة يثير مشكلتين متميزتين بحسب النظر إليه (٢١٩).

فالفعل «مَرَّ» الغالب فيه أنه يصل إلى مدخوله بالباء ، نقول مررت بزيد ولكنك تقرأ فى شواهد النحو :

تمرُّون الديارَ ولم تعوجوا كلا مُكُمُ عليَّ إذن حرامُ

ولغة الشعر ذات سعة ، والشاعر يتصرف بل يتجاوز والتقدير تمرُّون بالديار، قال أنس رضى الله عنه : «مرَّ النبى (ص) بتمرة مسقوطة»[(٢٢٠)]. وليس فى العربية بناء (أفعل) من الفعل الثلاثى «سَبَقَ» غير أن المعربين يردّدون قولهم «مُسبقاً» وبصورة مُسبقة» .

وهذا يعني أنهم جاءوا بذلك من الفعل «أسبق» وليس فى العربية والفعل شغل متعدٍ تقول شغلنى هذا الأمر غير أنه يستعمل أشْغَلَنَى ويبنون الفعل على (أفعل) ويستعمل الأمر منه يُشَغلنى» بضم الياء، وهذا يشعر أن الفعل مزيد بالهمزة وقد نَص اللغويون على أن «أشغل» خطأ .

فشل وهو بناء (فَعِلَ يفعَل) مثل «فَرِح» بمعنى تَعِبَ وذَهَبت قواه، قال تعالى ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ [(٢٢١)].

واستعمل فَشِل فى الامتحان. ثم إنهم ولدوا بناء جديداً لم نعرفه فى العربية الفصيحة وهو «أفشل بمعنى خَيَّب» فيقال إفشال القضية بمعنى السعى إلى إبطالها وإلغائها قال النحاة إن جملة من الأفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر وهى : منح وأعطى ووهب وغيرها فقالوا : منحت الفقير درهماً وكسوته ثوباً.

وأنت تدرك أن الممنوح هو الدرهم وأن المكسوّبه هو الثوب وكأنك أردت أن تقول : منحت درهماً إلى الفقير، وكسوته بالثوب، ولكنك حذفت الجار لضرب من الخفة والإيجاز فكانت هذه الجمل بمعروفه.

وقالوا : ومن الأفعال ما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو علم وظن وحسب ورأى وخال وجميع هذه الأفعال التى تفيد العلم والظن فقالوا : علمت زيداً مسافراً، وحسبت عمراً حاضراً... وقالوا إن أصل المفعولين

مبتدأ وخبر(٢٢٢). وذهب النحويون فى الفعل «رأى» إلى التمييز بين «رأى» البصرية و«رأى» القلبية ، والاسم الثانى المنصوب بعد «رأى» البصرية إنما نُصب على الحال وهو فى «رأى» القلبية مفعول به ثان(٢٢٣).

ومن اللغويين من عد المنهج السياقي خطوة تمهيدية للمنهج التحليلى ومن هؤلاء Ull man الذى صرح بأن : «المعجمى يجب أولاً أن يلاحظ كل كلمة فى سياقها (كما ترد فى الحديث أو النص المكتوب) بمعنى أننا يجب أن ندرسها فى واقع عملى In Operation (أى فى الكلام) ثم نستخلص من هذه الأحداث الواقعة العامل المشترك العام ونسجله على أنه المعنى (أو المعانى) للكلمة(٢٢٤).

٢- نظام النحو :

واللغة نسق من الوسائل التعبيرية تنسج فى ما بينها شبكة من العلاقات المختلفة والنحو يعنى بوصف الأطراف أى تلازمها وارتباطها بعضها ببعض.

فقد كان النحو هو العلم الذى يقوم بدراسة المقولات المختلفة للكلمات وكيفية تكوين الكلمات بواسطة تأليف الجذور والأشكال الإعرابية هو مفهوم علم الصرف وبموازاة ذلك ، كان النحو يقوم بدراسة كيفية تكوين الكلمات لمجموعات تركيبية ولجمل أى وضع القواعد المتحكمة فى التأليف بين الكلمات، ومن ثمة تحديد وظائف الوحدات. وهذا هو مفهوم علم التركيب. أما علم المعاجم وفق هذا التصور التقليدى للنحو، فلم يكن مندرجاً ضمن النحو أى لم يكن يعد مستوى لسانياً نسقياً.

كما يقوم بحث الصرف أساساً على بحث العلامات وفق نوعها أى ثوبها الصوتى وترتيبها أى تتابعها داخل السلسلة المنطوقة، وتلازمها أى

شدة الاتصال بين عناصر السلسلة المنطوقة الواقعة فى تتابع(٢٢٥).

وأما إذا لم يكن لبعض الوحدات النحوية علامة دالة على علاقة على المستوى النحوى فيجب أن يشار إلى ذلك بالعلامة صفر ورمزها فى الرسم الشجرى هو (٥) وبناء على ذلك يقوم نظام النحو على عناصر ذات علامات وعناصر بلا علامات، ولا يصير بناء نظام نحوى واضحاً حقيقياً إلا بإدراك مجموع أجزائه، ومحاولة اكتشاف القانون الداخلى الذى يحكم تفاعلها.

وقد اعتاد الزجاج فى حالة عرضه للأفعال المتعدية أن يورد الفعل مسنداً للضمير الغائب فى الصيغتين (فعل) و (أفعل) جريا على عادة النحويين والصرفيين فى تصريف الفعل المتعدى بأنه ما اتصل بهاء، تعود على غير المصدر، ولم يهتم بأمر متعلقات الفعل التى تسهم غالباً فى تحديد دلالة الفعل نفسه كما سيتبين فى تقويم النموذج، وكما صنع سيبويه فى كتابه، لكنه اتبع نحاة العربية فى اختبار نماذجه وجمله حيث اصطلحوا على صيغة «فعل» بالماض فى كل تحليل إعرابى وبالرغم من ذلك فقد لاحظ النحاه إمكانية استعمال (فعل) للدلالة على الأزمنة المختلفة كالماضى والحاضر والمستقبل فى ظل ظروف السياق أو القرائن اللفظية أو الكلمات الوظيفية التى تدخل عليها مثل «قد + فعل» = الفعل الماضى المتصل بالحال.

ألا + فعل = الماضى، لا + فعل = المستقبل فى الدعاء

لقد + فعل = الماضى

وتناول سيبويه التراكيب فعرض لأنماط من الجمل الفعلية مختلفة من حيث نوع الفعل ونوع الفاعل ونوع المفعول لأهمية ذلك فى العمل النحوى الذى كان مقصده ثم تناول التراكيب بادئاً - بالجملة الفعلية - وإن جعل سيبويه العنوان باب الفاعل.

وعرض الجمل الفعلية على النحو التالى :

١- جمل تتكون من فعل وفاعل

٢- جمل تتكون من فعل وفاعل ومفعول به.

٣- جمل تتكون من فعل وفاعل ومفعول مطلق.

٤- جمل تتكون من فعل وفاعل وظرف مكان أو زمان.

٥- جمل تتكون من فعل وفاعل ومفعولين يمكن الاستغناء عن ثانيها.

٦- جمل تتكون من فعل وفاعل ومفعولين لا يكتفى بأحدهما.

٧- جمل تتكون من فعل وفاعل وثلاثة مفاعيل لايمكن الاستغناء عن واحد منهما.

٨- جمل تتكون من فعل مبنى للمجهول ونائب فاعل ومفعول به لا يستغنى عنه.

٩- جمل تتكون من فعل مبنى للمجهول ونائب فاعل ومفعولين لا يستغنى عنهما.

١٠- جمل تتكون من فعل وفاعل ومفعول به وحال.

١١- جمل تتكون من فعل واسمين لا يستغنى عن أحدهما.

يريد كان وأخواتها وأسماءها وأخبارها.

ويبدو أن فكرة العامل كانت مسيطرة على فكره، ولا شك أن الفعل أبو العوامل فى معتقده فعرض لفعل التعجب على أنه يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه، ثم لباب التنازع ليبين نصيب كل فعل فى

العمل عند تنازع فعلين فى معمول واحد ثم لباب الاشتغال ليبين أن الفعل إذ انشغل بالعمل فيما بعده لا يعمل فيما قبله ولا يجوز فى هذا التركيب من رفع أو نصب الاسم المتقدم وما العامل فيه، ثم عرض للأفعال التى تعمل وقد يلغى عملها وهى أفعال القلوب ثم عرض لكثير من تراكيب الجملة الفعلية وامتداد العناصر للجملة الفعلية بالبدل من المفعول به وشروط هذا البدل. ثم عاد إلى الجملة الفعلية ليتحدث عن حذف الفعل وبقاء عمله فتناول أسلوب التحذير والإغراء. وما ينصب من المصادر وغيرها بحذف الفعل، ثم عرض لبعض المنصوبات التى تعد امتدادات للجملة الفعلية كالمفعول لأجله والحال والمفعول فيه، فبهذا الصنيع يكون سيبويه قد عرض للجمل الفعلية وامتدادها تقديماً وتأخيراً واتباعاً وذكراً وحذفاً[٢٢٦].

ولكن النموذج النحوى اللازم لتقويم نظام المعجم يعتمد على أنواع المفاعيل فى تميز دلالة التركيب ثم الفعل الذي يرتكز التركيب على معناه.

فالصيغة مبنى صرفى لها من الارتباط بحقائق التحليل اللغوى ما يمكنها هى بذاتها قبل أمثلتها أن تدخل جميع أنواع الجدول سواء ما كان إلصاقياً وما كان تصريفياً وما كان إسنادياً.

ونظام اللواصق والإسناد إلى الضمائر يعطى نموذجاً صورياً ومحتملاً يشبه تماماً الصنيع الذى يصنعه المعجم فى المعانى ولكن الاعتماد على بيان أنواع الفواعل والمفاعيل فى الاستعمالات يعطى نموذجاً دقيقاً للتمييز بين دلالة الأفعال من خلال ما يسند إليه أو تقع عليه أصلها[٢٢٧].

والمعانى الوظيفية التى تعبر عنها المبانى الصرفية هى بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال فالمبنى الصرفى الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما فى سياق ما فإذا تحقق المعنى

بعلامة أصبح نصاً فى معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء ويصدق هذا الكلام على كلام أنواع المبانى فى ذلك مبانى التقييم ومعها الصيغ ومبانى التصديق ومنها اللواصق ومبانى القرائن والمقصود بها القرائن اللفظية وكذلك مبانى بعض التراكيب.

وهناك عدة معان صرفية عامة تؤدى بواسطة اللواصق وهذه المعانى منها ما يلى :

١- الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)

٢- العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

٣- النوع (التذكير والتأنيث)

٤- التعيين (التعريف والتنكير)

٥- المضارعة

٦- التوكيد.

٧- النسب

فأما الشخص فتعبر عنه ضمائر الرفع المتصلة فى الفعل الماضى وحروف المضارعة فى المضارع وأما فعل الأمر فجميعه لشخص واحد هو المخاطب مع اختلاف فى العدد والنوع فلا حاجة بالأمر إلى لواصق لبيان الشخص ويلغى النحو النظامى Systemic Grammar التقسيم الحاسم للأفعال إلى لازم ومتعد، والذى ينبثق من أسس صرفية، ويعد التعدى واللزوم من وظيفة الجملة بأكملها، لأن الوظائف اللغوية تؤدى عن طريق الجملة المتكاملة. ويكون تحديد الأدوار ونوعية المشاركين على أساس وظيفتها الدلالية فى الجملة، ولذلك فإنه يجب أن يعد «العامل» و«الهدف» وغيرهما من الأدوار الوظيفية على أنها وظائف دلالية وليست وظائف نحوية. ومن الواضح بعد ذلك أن نرى هاليدى يحاول أن يقيم نظاماً نحوياً على

أسس دلالية وظيفية لأنه يعتقد أن نحو كل لغة مصمم بكيفية معينة لتمكن المستعمل من أداء المعانى المختلفة. والحقيقة الواضحة عندئذ أنه حينما تكتب نحو لغة ما فإننا نبحث عن وسائل أداء تلك اللغة للمعانى(٢٢٨).

ولا تكون الوحدة النحوية إلا مركبات نحوية فليس ثمة وحدات نحوية مفردة لفظاً.

و- تقويم نموذج الزجاج :

صنفت الأفعال – فى النحو التبعي بخاصة – وفق قوتها (وهى ما حددت بأنها قدرة فعل ما على أن يعمل فى عدد محدد من المكملات) إلى أقسام نحوية فرعية . وهكذا ينشأ عدد من الأقسام الفرعية المميزة مع مكملاتها مثل أفعال أحادية وثنائية وثلاثية ورباعية، بل هناك أفعال بلا مكملات يطلق عليها أفعال صفرية القيمة(٢٢٩).

إذن تحدد قوة فعل – فى واقع الأمر – تركيب الجملة تحديداً حاسماً، ولا يمكن أن نغفل هنا أن نوع المكملات – مثل عددها – يؤدى أيضاً دوراً كبيراً. ونادراً ما ترصد إمكانات التكوين الثابتة للمكملات وعددها ونوعها رصداً نسقياً، وتحدد تحديداً كافياً. هذا الرصد النسقى أو التنظيمى للأفعال ومكملاتها يشكل عدداً من النماذج الأساسية للجملة. وفى الواقع تجمع المكملات المؤسسة أو الممكن أن يضعها تشكيل الجملة، وتنشأ من نماذج الجمل أنماط بناء الجملة حين يكتب نمط بناء الجملة. ويلاحظ أن كل قسم من أقسام الأفعال يتفرع إلى أقسام تحتية تالية من النمط نفسه، وأن لكل فعل سجلاً معجمياً ترصد بياناته، ويجب أن يضم إشارة إلى قدرة امتداد كل مكمل (حيث تنقسم جملة المكمل إلى جمل موسعة وجمل تابعة عامة غير محددة)(٢٣٠).

ولا يخضع تصنيف الزجاج للسمات أو الخصائص التى يتسم بها الفعل فى السلوك اللغوى بل يحرص على إثبات ما توفر لديه من بعض الخصائص التى يتسم بها الفعل خضوعاً لنظام المعاجم التى يتزود بمادتها فقد يشير إلى مضارع الفعل ويحرص على إيراد سياقين يدل أحدهما على استعمال اللازم من مادة الفعل ويدل الآخر على استعمال المتعدى من المادة ذاتها. مع اختلاف السياق والإسناد فى كل حالة ولا بأس فى أن يورد من استعمالات العرب ما يؤيد الاستعمال دون الحرص على إيراد ما يؤيد الاستعمال الثانى من كلام العرب أو الاشارة إلى أثر حركة عين الفعل فى تصرف الماضى إلى المضارع أو الإشارة إلى حالة تعدى الفعل أو لزومه.

«ذرا ناب الفحل يذرو ذرواً وأذرى يذرى إذراءاً إذا كلَّ ورقَّ»(٢٣١).

قال أوس بن حجر :

إذا مُقومٌ منَّا ذراحدٌّ نَابِه

تخمَّط فينا ناب آخر مقرمِ(٢٣٢).

وذرت الريحُ التراب تذروه ذرواً وأذرته إذراءً إذا رمت به (٢٣٣).

– ومن عدم استناد الزجاج إلى ضوابط محددة فى معجمه أنه فى المادة الواحدة يدل على الفعل بفعل آخر مثل غار = غاض، أغار = أحكم، أما أغار الرجل(٢٣٤). فلم يورد لها مقابلاً أو مطابقاً دلالياً ومن حيث التصديق صرَّف الفعل غار فى المضارع يغور وأورد مصدره غؤور واكتفى بالمصدر فى أغار وهو إغارة ولم يورد المصدر أو المضارع فى أغار الحبل إذا أحكم فتله ولم يشر إلى أى فرق دلالى نتيجة تغير السياق أو الاستعمال أو نوع الإسناد.

قال الزجاج «يقال غار الماء يغور غؤوراً غاض ، وأغار الرجل على العدو إغارة، وأغار الحَبل إذا أحكم فتله، وغرق الشئ فى الماء غرقاً[٢٣٥].

– لجأ الزجاج إلى نموذج الفروق الدلالية حيث فرق بين سياقين هما الخير والشر ولكل بناء استعماله لكنه سرعان ما عاد إلى فكرته الجوهرية التى يظن أنه صنف هذا المصنف لأجلها وهو استواء الأبنية فى الدلالة على المعنى الواحد ولكنه ناقضها أيضا حيث جعل المبنى الواحد من المادة الواحدة يدل علي معنيين ويستعمل فيهما على الإطلاق دون أى إشارة لما يحتمل من تغير التركيب أو عناصره أو عناصر سياق الموقف أقصد الاجتماعى التي يمكن أن تفرق بين استعمالين لمادة واحدة ذات مبنى واحد قال «فإذا ذكرت الخير والشر قلت فيهما جميعاً وعدته بغير ألف»[٢٣٦].

ويقول فى المادة التى شملت فعل وأفعل «وعدت الرجل وعداً فى الخير وأوعدته إيعاداً ووعيداً فى الشر»[٢٣٧].

يعرض الزجاج لبنائى فعل وأفعل واسم الفاعل من فعل فاعل ومن أفعل مفعل غير أنه أحياناً يورد اسم المفعول من أحد الفعلين واسم الفاعل من الفعل الآخر أفعل ولا يلتزم منهجاً واحداً فى تصريف الأفعال وما يشتق عنها بل أحياناً يورد الفعل من الاسم مثل جاح – جائحة فينسب الفعل إلى الاسم جائحة وليس له مذهب محدد فى ذلك فهو يشتق المشتقات دون نظام موحد ويغفلها فى باقى مواد المعجم التى تشكل غالبتها ، قال الزجاج : جاح اللهُ مال العدو وأجاحه من الجائحة[٢٣٨].

– اعتمد الزجاج فى كتابه على فكرة الأبنية أى فعل وأفعل ولكن سيطرت عليه فكرة الميزان الصرفى الذى لايفرق بين حرف العلة والحرف الصحيح بل يعد جميع أصوات العربية صحيحة سواء فى ذلك ما كان

صحيحاً أم معتلاً . ناهينا بأنه لم يفرق بين صيغتى المبنى للفاعل والمبنى للمفعول فقد سوَّى فى كتابه بين وزنين فَعَلَ وفُعِلَ من ناحية وأفَعَلَ وأُفْعِلَ من ناحية ثانية وبلغ عدد الأفعال المبنية للمفعول (٥) أفعال أما الأفعال الجوفاء فبلغ عددها (٤٣) فعلاً وقد أورد فيما اتفق معناه (٢٣) فعلاً وفيما اختلف معناه (٢٠) فعلاً.

	أجوف	مبنى للمجهول
المتفق معناه	٢٣	٥
المختلف معناه	٢٠	–
المجموع	٤٣	٥

– وفى الأفعال المبنية للمفعول لم يشر إلى دور حركة الفعل أو تداخل اللهجات وبنية الفعل فُعِلَ وأفْعِلْ وهى تخرج عن إطار فكرة الكتاب.

قال الزجاج :

دير بالرجل وأدير به فهو مَدور ومُدَارُ به (*).

– ديمَ به وأديم به مثلهُ(٢٣٩).

– غبن بالرجل وأغبن به إذا غشى عليه وكذلك إذا أحاط به الدين(٢٤٠).

– يقال طُعتُ الرجل وطعته طَوْعاً وأطعته إطاعة بمعنى واحد وطاع النبتُ وأطاع إذ أمكن من رعيه(٢٤١).

– أورد الزجاج فيما اتفق معناه أفعالاً جوفاء مع استعمالاتها دون أى إشارة إلى الفرق بينها وبين المواد التى يمكن أن يرد منها صحيح العين وهذه الاستعمالات هى :

١– يقال بان الأمر وأبان بياناً وإبانة إذا استبان[٢٤٢].

٢– باع الرجل الفرس وأباعة إباعة فى معنى واحد – وذكر ذلك أبو عبيدة وقال النحويون : أبعته عرضته للبيع وأنشدوا [٢٤٣].

ورضيت الآء الكميت فمن يبع فرساً فليس جوادنا بمباع

قالوا معناه ليس بمعرض للبيع . ومعنى الآء الكميت نعم الكميت جعل نجاءه به من المهالك نعماً[٢٤٤].

٣– جاح الله مال العدو وأجاحه من الجائحة [٢٤٥].

٤– جاز الرجل الوادى وأجازه إذا قطعه ونفذه قال الأصمعى جُزْتُه نفذته، وأجزته قطعته[٢٤٦].

٥– جال الرجل بالشئ وأجال به إذا طاف به[٢٤٧].

٦– حال الرجل فى ظهر دابته وأحال إذا وثب فاستوي على ظهره[٢٤٨].

٧– حاط الرجل بالشئ وأحاط به [٢٤٩].

٨– حال الشئ وأحال إذا أتى عليه الحول وحالت الناقة إذا لم تحملا حيالاً وأحالتا [٢٥٠].

٩– داد الطعام وأداد إذا وقع فيه الدود[٢٥١].

١٠– راح الرجل الشئ وأراحه إذا شمَّ رائحته[٢٥٢].

١١– رابنى الشئ وأرابنى بمعنى واحد[٢٥٣].

١٢- ساس الطعام وأساس إذا أكله السوس، وساست الشاه وأساست إذا صار القمل فى أصول صوفها (٢٥٤).

١٣- شاعه الله السلام وأشاعه إذا أتبعه السلام، وشاعكم السلام وأشاعكم أى ملأكم السلام قال الشاعر :

ألا يانخلة من ذات عِرقٍ　　بَرودَ الظّل شاعكُمُ السلامُ(٢٥٥).

١٤- شار الرجل العسل شوْراً، وأشاره إشارة إذا جناه(٢٥٦).

١٥- طاف الرجل بالقوم وأطاف بهم إذا دار عليهم(٢٥٧).

١٦- عاض فلانٌ فلاناً أعطاه عِوضاً من الشئ وأعاضه مثله(٢٥٨).

١٧- غامت السماء وأغامت وأغيمت(٢٥٩).

١٨- غار القوم وأغاروا أتوا الغور(٢٦٠).

١٩- فاحت الرائحة وأفاحت (٢٦١).

٢٠- يقال فاخ الرجل يفيخ ويفوخ فَوْخاً وأفاخ إفاخة إذا خرجت منه ريحُ بصوت(٢٦٢).

٢١- يقال لاق الرجل الدَّواة وألاقها . قال أهل اللغة أصل هذا أن تحبس الأنفاس فيها حتى يلصق(٢٦٣).

٢٢- لاذ الطريق بالدَّار وألاذ بها إذا أحاط بها ولاذ الرجل بغيره وألاذ به إذ دار حوله(*).

٢٣- ماط الرجل عنى الأذى وأماطه إذا نحاه عنك(٢٦٤).

أما ما أورده من الأجوف فيما اختلف معناه فهو : باء الرجل الشئ إذا اختبره، وأباره إذا أهلكه(٢٦٥).

٢٤- يقال تاع الشئ إذا ذابَ، وأتاع الرجلُ إذا قاءَ(٢٦٦).

٣- يقال ثاب الماءُ وغيره إذا عاد، وكذلك ثاب إليه عقله إذا رجع وأثاب فلان فلاناً على فعله إذا جازاه عليه [٢٦٧].

٤- يقال جاز الرجل إذا سقى الماء، وأجاز إذا أعطى جائزة[٢٦٨].

٥- حميت المريض إذا منعته من الغذاء الضار وأحميت الحديد فهو محمى[٢٦٩].

٦- دان الرجل يدين وادّان يدّان إذا لزمه الدين وأدان فلانٌ فلاناً إذا عطاه بدين[٢٧٠].

٧- رادت الإبل ترود إذا رَعَتْ[٢٧١].

٨- راق الشئ فلاناً إذا أعجبه وحسن فى عينيه وأراق الرجل الماء إذا صبَّه[٢٧٢].

٩- شاف الرجل الشئ جلاه وزيَّنه وأشاف علي الأمر أشرف عليه[٢٧٣].

١٠- صاف السهم إذا عدل عن القصد، وأصاف الرجُل إصافة إذ ولد له فى الكبر وولدُه صيفيون[٢٧٤].

١١- ضاف السهم عن الهدف إذا عدل عنه، وضاف فلان الرجل إذا نزل عليه، وضفت الرجل إذا نزلت عليه، وأضفت الرجل أنزلته[٢٧٥].

١٢- ضاع الرجل الشئ يضوعُ إذا حرَّكه وأضاعه يضيعه إذا هلكه وضيَّعه[٢٧٦].

١٣- قال ضاق الشئ فهو ضيق، وأضاق الرجل إذا أعسر [٢٧٧].

١٤- عال الرجل إذا افتقر وأعال إذا كثر عياله[٢٧٨].

١٥- يقال غار الماء يغور غؤوراً غاض، وأغار الرجلُ على العدو إغارة، وأغار

الحبل إذا أحكم فتله[٢٧٩].

١٦- قام الرجل بالأمر إذا اضطلع به وأقام في المكان إقامة[٢٨٠].

١٧- يقال ألام فلان فلاناً إذا عذله وألام أتى بما يوجب أن يلام عليه[٢٨١].

١٨- ناب الرجل ينوب إذا أتى الشّئَ نوبةَ، وأتاب إلى الله من ذنبه إذا ناب[٢٨٢].

١٩- هاب الرجل الشئ إذا خافه وأهاب إلى الشئ إذا دعا إليه[٢٨٣].

٢٠- هالنى الأمر، وأهلت عليه التراب أهيله نثرتُهُ[٢٨٤].

- أما فى البابين الثانى والثالث اللذين أفرد الزجاج أحدهما لصيغة فعل والآخر لصيغة أفعل فقد انخفضت نسبة ورود الأفعال الجوفاء وانعدم ورود صيغة المبنى للمفعول وبلغ عدد الأفعال الجوفاء فى باب فعل (٨) أفعال.

الصيغة	أجوف	مبنى للمجهول
فعل	٨	-
أفعل	-	-

قال الزجاج :

- صاك به الطيب وغيره يصيك لزِقَ[٢٨٥].

- ضامه يضيمه إذا ظلمه[٢٨٦].

-وطان الكتاب إذا ختمه بالطين [٢٨٧].

– عابنى فلان وعبته بغير ألف [٢٨٨].

– غار الرجل القوم إذا أتاهم بالميرة وغار على أهله (الشئ) غيره[٢٨٩].

– قاس الرجل الشئ يقيس [٢٩٠].

– كاع الرجل عن القرن إذا جبن عنه [٢٩١].

– ناء اللحَمُ ينيىء إذا لم ينضج فى الطبخ [٢٩٢].

– ميز الزجاج فى الاستعمالات بين المتعدي واللازم بصفة عامة فى باب ما اتفق معناه ولكنه فى المادة الواحدة لم يفرق بين فعل وأفعل فالنحاة واللغويون على أن فَعلَ اللازم تزاد له همزة بغرض تحويله إلى متعدى ولكن الزجاج التزم منهجاً لا يحيد عنه وهو أن يأتى فى الباب الواحد فعل وأفعل إما متعديا أو لازماً .

– وكان يمكن للزجاج أن يميز بين مواد الأفعال المتعدية بدراسة أنواع المفاعيل والتمييز بين التراكيب بعنصر المفعول، كما كان يمكنه التمييز بين مواد أفعال اللازم بدراسة أنواع الفواعل فتتميز تراكيب اللازم بأنواع الفواعل وخصائصها.

وقد لاحت هذه الفرصة أمام الزجاج عند عرضه للفعل (صاب) إذا أورده متعدياً فى استعمال، ولازماً فى استعمال آخر والمسألة تتوقف على نوع الفاعل فحينما أورد «السهم» فاعلاً صار الفعل لازماً، وعندما تغير الفاعل من «السهم» إلي «السحاب» صار الفعل متعدياً.

قال الزجاج :

صاب السَّهمُ وأصاب إذا وقع فى الرَّميّة، وصاب السحابُ الموضعَ

وأصابَه إذا مَطَرَهُ(٢٩٣).

– وهذا بالرغم من أن مواد الأفعال التى توفر عليها الزجاج أوردها فى كتابه تتسم بالتنوع فى هذه الصفة فمنها اللازم ومنها المتعدى بأنواعه المتعدى بنفسه، والمتعدى بحرف جر.

والجدول الآتى فيه بيان بهذه الأصناف وعدد ترددها فى الكتاب

	متعدى بنفسه	متعدى بحرف جر	لازم
المتفق	١٤٥	١٥	٢٣٣
أفعل	–	٨	١٤٦
فعل	٢٩	١٧	١٠٥
المجموع	١٧٤	٤٠	٤٨٤

– ولكى يلتزم الزجاج بمنهجه بحيث لا يحيد عن التسوية بين فعل وأفعل اضطر إلى أن يجعل «فَاعَلَ» مساوية «لَفَعَلَ» وذلك حين جعل الفعل المتعدى «عاف» مساوياً لـ «أعفى» والفعلان متعديان وكان يمكن أن يكون نوع الإسناد إلى لفظ الجلالة «الله» دون أى فاعل سواه مميزاً.

قال الزجاج : عافاه الله وأعفاه بمعنى واحد(٢٩٤).

وكان يمكن استعمال فعل فى (عفا) وقد استعملت فى القرآن الكريم فى قوله : ﴿عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه﴾(٢٩٥).

– ولكن يبدو أنه لم تسعفه الذاكرة أو المصادر بفعل على وزن فعل من المادة الثلاثية «عفا» أو أن وسيلة التعدية هى التى اضطرته لذلك وهناك فرق بين المتعدى بنفسه والمتعدى بحرف من حروف الجر، على الرغم من أن

الزجاج كان يلجأ أحياناً إلى تعدية الأفعال التى يحظى بالترادف للدلالة على معنى واحد مثل «الإظلام» فاستعمل له الأفعال «غبس – غسق – غطش – غبش» فى موضع واحد.

قال الزجاج : يقال غبس الليل وأغبس، وغسق وأغسق وغسى وأغسى، وغطش وأغطش، وغبش وأغبش ، كل هذا إذ أظلم – ونلاحظ فى الاستعمالات السابقة أن الفاعل واحد وهو الليل على حين تتغير مواد الأفعال لتنتج دلالة واحدة والصنيع نفسه صنعه الزجاج مع الفاعل «اللحم» إذ أورد له فعلين هما «غبرَّ – غثَّ» للدلالة على تغيره وهزله.

قال الزجاج :

غبَّ اللحمُ وأغبَّ إذا تغير – وغَثَّ اللحمُ وأغث صار مهزولاً [٢٩٦].

ولجوء الزجاج إلى اتباع الترتيب الألفبائى أوقعه فى هذا الخلل المنهجى الذى يتمثل فى الخروج عن منهج الكتاب حيث أورد «فاعل» بدلاً من فعل مثل «عاف» بدلاً من «عفا» ثم إيراده خمسة أفعال فى باب واحد على وزن فعل ولم يكن فى حاجة إلى مثل ذلك.

كما أنه يلجأ إلى فعل خارج عن المادة ليوضح به معنى المادة وغالباً ما يتسم هذا الفعل بخصائص دلالية ونحوية تختلف عن الباب الذي يعرض له مثل الفعل «غلب» الذى يتعدى بنفسه وأورده ليوضح معنى «فلج» الذى يتعدى بحرف جر.

قال الزجاج :

يقال فلجت على الخصم ، وأفلجت عليه إذا غلبته[٢٩٧].

ومثله استعمال فتَّت لمعنى «فرث» والزجاج يشير إلى التطابق الدلالى

فى استعمالات الفعلين وذلك يتوقف على نوع المفعول بحيث يكون مادة قابلة للتفتيت أو الفرث كالتمر والخبز المُقَدَّدْ وسائر المواد الجافة التى تسميها فى المخبوزات مقمرة أو نواشف أو محمصة.

قال الزجاج :

وفرثت التمرَ وأفرثته إذا فتته ، وكل شئ مفتت فهو مفروثٌ ومُفَرثٌ[٢٩٨].

– ولم يربط الزجاج فى مواده بين مواد الأفعال التى تصلح لمفعول معين مثل التمر إذ يستعمل له فرث وفرق.

– كما لم يفرق أو يشير مجرد الإشارة إلى اختلاف المادة أو عدَّها من قبيل التداخل بين اللهجات كما بين «قهى» و«قهم» حيث تستعملان كمادة واحدة.

قال الزجاج :

وقهيت عن الطعام وأقهيت ، وقهمت عنه وأقهمت عنه أيضاً إذا تركته ولم تشتهه[٢٩٩].

– ومما أدَّى فيه اختلاف الفاعل إلى اختلاف الدلالة فى الاستعمال الفعل «قتر» فإذا أسند إلى الرجل صار بمعنى «بَخُلَ» وإذا أسند إلى السرج كان بمعنى ثبت ولم يتزحزح عن موضعه.

قال الزجاج :

– قتر الرجلُ على نفسه وأقتر إذا ضيَّق فى النفقة وقتر السَّرْجُ إذا لزم وأقتر مثله[٣٠٠].

- غير أن الزجاج يورد استعمالات تدل على دقة فى التحديد من الجانب المعجمى الدلالى ولكن دون إشارة إلى الجانب النحوى فهو يفرق بين الفاعل حيث يكون مفرداً وحين يكون جمعاً ودوره فى تغير دلالة الفعل. فالفعل «كلأ» و«أكلأ» حين يكون فاعله جماعات الإبل أو أسرابها يكون معناه الدخول مثل أشأم وأعرق أى دخل الشام والعراق وحين يكون الفاعل مفرداً أى ناقة أو جمل يكون معنى الفعل نفسه «أكل».

قال الزجاج :

- كلأت الإبل وأكلأت إذا دخلت فى الكلأ ، وكلأت الناقة وأكلأت إذا أكلت الكلأ . وكل بنت يرعى فهو كلأ(٣٠١).

- والصنيع نفسه يحدث مع الفعل «مدد» فحيث يسند إلى الفاعل «الإبل» يكون معناه سقيتها المديد، وحين يستعمل للدواة يصبح معناه احتوائها على المداد وتزويدها به.

قال الزجاج :

ومددت الإبل وأمددتها سقيتها المديد، ومددت الدواة وأمددتها إذا صيرت فيها مداداً(٣٠٢).

وعلى العكس من ذلك يجعل المادة الواحدة «نزف» معنى واحداً «أفنيت» بالرغم من اختلاف المفعول فى كل استعمال فالمفعولات البئر والعبرة لم يسهما فى تغيير دلالة الفعل «نزف» .

قال الزجاج :

نَزَفَ الرجلُ عبرتَه وأنزفها إذا أفناها، وكذلك نزفت البئر وأنزفتها(٣٠٣).

- لكن اضطراب الزجاج فى المنهج وطريقة الترتيب توقعه فى التناقض من ناحية، كما تفسد عليه لمحاته الذكية من ناحية أخرى فالمادة «نوى» تتغير دلالتها وفقاً لتغير المفاعيل كما تتعدد بتعددها وهو يورد كل ذلك دون تفرقة بين هذه الاستعمالات وما أورده فى استعمالات مادة «نزف».

قال الزجاج :

نويت الصوم وَأَنْويتُه من النية، ونويت التمر وأنويته إذا أكلت ما على النوى منه، ورميت بالنوى، وأنويت فلاناً ونويته إذا قضيت حاجته(٣٠٤).

- واتحاد المادة والصفة أى أن يكون الفاعل غير عاقل فى استعمال والمفعول غير عاقل فى استعمال آخر مع وحدة مادة الفعل يؤدى إلى التسوية فى المعنى فالفعل هرأ حين يكون فاعله البرد وهو غير عاقل يتساوى فى الاستعمال حين يكون مفعوله غير عاقل أيضاً وهو اللحم.

قال الزجاج :

وهرأهُ البرد وأهرأهُ إذا بلغ منه، وهرأت اللحم وأهرأتُهُ إذا أنضجته حتى يسقط عن العظم(٣٠٥).

- وقد يختلف المفعول من عاقل إلى غير عاقل فى أحد استعمالين لفعل واحد، ولكن تظل الدلالة أو الحقل الدلالى واحداً كما فى الفعل أدم بمعنى خلط أو ألَّف فهو بمعنى خلط حين يكون المفعول ثريداً وبمعنى ألَّف حين يكون المفعول القوم.

قال الزجاج :

وأدمت بين القوم وآدمت بينهم إذا ألفت بينهم وأدمتُ الثريدَ وأدمتُهُ إذا خلطته باللحم(٣٠٦).

– ومن الخلل أن يلقى الزجاج بالاستعمالات على أنها متشابهة دون أن يذكر المعنى الذى تشابهت فيه الأفعال أو الفروق التركيبية كأحرف الجر التى تستعمل مع كل فعل فيكون قد قصر عن بيان كل من الفروق الدلالية فى الاستعمال والفروق التركيبية ومن ذلك الفعل «هوى» ففى «هريت» إلى الرجل الشئ «كان الموقف يتطلب أن يذكر المعنى وهو ألقيت ، وفى استعمال آخر للفعل «هويت إليه بالسيف» كان الموقف يتطلب أن يذكر المعنى وهو انقضضت.

قال الزجاج :

وهويت إلى الرجل الشئ وأهويت وَهَوَيْتُ إليه بالسيف وأهويت(٣٠٧)، ومنه قوله تعالى ﴿ والنجم إذ هوى ﴾(٣٠٨).

– وقد لا يحدث تغير فى الدلالة فى المادة الواحدة ولكن تتغير الصيغة وأركان التركيب نتيجة للفارق الإسلوبى الناجم عن إسناد الفعل إلى لفظ الجلالة مرة وإلى الإنسان مرة أخرى.

قال الزجاج :

يقال أجره الله بأجره وأجره يؤجره فهو مأجور ومؤجر وكذلك أجرت المملوك وأجرته أعطيته أجرته(٣٠٩).

– وفى الباب الثانى الذى خصصه الزجاج لاستعمالات صيغة «أفعل» فحسب أراد الزجاج أن يجعل من هذا الباب والذى يليه ملمحين أسلوبيين تختص فيهما كل صيغة بمجموعة من الاستعمالات تتميز فيها الواحدة دون الأخرى بالوفاء بما تؤديه من دلالات خاصة، ورتب هذا الباب أيضاً وفقاً للترتيب الألفبائى المعتاد فى نظام الكتاب كله بالرغم من أن الصيغة تبدأ بصوت الهمزة فكأنه عدَّ الهمزة مورفيماً حراً يؤدى مجموعة من الوظائف

الدلالية من بينها وظيفة نحوية هى التعدى وسلك الزجاج في هذا الباب مسلك اللغويين والصرفيين فى تناولهم للزوائد ووظائفها بالرغم من أن عناصر التركيب كانت تحول بينه وبين ما يريد، فالفاعل «القوم يجعل من معنى الفعل «أربع» الدخول في الشئ زمانياً أى فصل الربيع ولكن عندما يسند الفعل «أربع» إلى المفرد من الجنس «الرجل» تتحول دلالة الفعل إلى الإنجاب فى عمر الشباب.

قال الزجاج :

«أربعَ القومُ دخلوا فى الربيع، وأربع الرجلُ إذا وُلِدَ له فى شبابه وولَدُهُ ربعيّون[٣١٠].

أى أن هناك فرقاً فى الاستعمال والصفة لأبناء من ينجب فى الشباب غير تلك الصفة التى تطلق على أبناء من ينجب فى سنى الشيخوخة، فربعيوّن صفة لمن أنجبوا فى شباب أبيهم.

غير أن الزجاج كثيراً ما يتحول عن منهجه فى تعقب دلالات الأفعال ويتجه إلى الفروق الصوتية كنطق الهاء تاء فى «أسنهنا وأسنتنا» ومثله فى الأخذ بمبدأ الحذف عند التقاء الساكنين أو عدم الأخذ به كما فى أسعنا وأسوعنا.

قال الزجاج :

«وأسنهنا وأسنتنا دخلنا فى السنة[٣١١].

«وأسَعْنا وأسْوَعنا انتقلنا من ساعةٍ إلى ساعة[٣١٢].

– وبالرغم من هذا التناول يضطر الزجاج إلى الاستعانة بعناصر التركيب لإيضاح الدلالة المقصودة بالاستعمال وليست هذه العناصر هى

الفواعل أو المفاعيل ولكنها قد تكون أفعال أخرى ذات حدث لكنها تقوم بوظيفة التخصيص مثل الفعل «أسهب» الذى استعمل فى الوفاء بالقول والإكثار منه، ولكن عند تخصيص دلالته باستعماله فى حقل آخر غير الذى شُهِرَ عنه فى القول وذلك عند التحول فى استعماله لشئ محسوس كأن يضرب الرجل فى باطن الأرض إلى الأعمق فحينئذ يستعمل معه الفعل «حفر» فيقال حفر الرجل فأسهب.

قال الزجاج :

«وأسهب الرجل فى منطقهِ بلغ فى القول وأكثر ، وحفر الرجلُ فأسهب بلغ الرمل[٣١٣].

– ولم يتطرق إلى فكر الزجاج محاولة عقد صلة بين الدلالات وما يمكن أن يسند إليه الفعل، فالفعل أضبَّ حين يسند إلى فاعل حسى أى ذات «الرجل» تكون الدلالة معنوية وهى « إضمار الحقد» وهو أمر معنوى، وحين يسند الفعل ذاته إلى شئ معنوى وهو اليوم تكون الدلالة محسوسة وهى كثرة الضباب.

قال الزجاج :

يقال أَضبَّ الرجلُ على ما فى نفسه إذا أقام على الحقِد وأضبَّ يومنا إذا كثر ضبابه[٣١٤].

– عقد الزجاج علاقة دلالية مبنية على الفروق الصوتية بين «فأوت» و«فأيت» فجعلهما يستعملان فى دلالة واحدة.

قال الزجاج :

فأوت رأسه شققته وفأيته أيضاً[٣١٥] ومثله «أضأل» و «أضيل» أضأل

المكان كثر فيه الضّالُ وهو البيّدرُ البَرّيُّ، وأضيَلَ المكان[٣١٦] ، مثله أعاه القوم وأعوهوا إذا بخلت إبلهم العاهة .[٣١٧].

– لكنه لم يعقد العلاقة ذاتها بين استعمالى الفعل «أضأن» و«أضنأت» و«أضنت» الخاصة بالمرأة.

قال الزجاج :

«أضأن القومُ كثر ضأنهم»[٣١٨].

«أضنأت المرأة وأضنَّت إذا كثرَ ولدها ».

– على أنه لم يفرق فى الاستعمال بين دلالات أطاب إذ جعلها مرة لمن يرزق بالطيب من الأولاد «أى أنجب» ومرة أخرى لمن جاء بأمر طيب أو صدر عنه فعل طيب.

قال الزجاج :

أطاب الرجلُ وأطيب إذا وُلِدَ لهُ طيّبٌ، وأطاب إذا جاء بأمرٍ طيّبٍ[٣١٩].

– وفى الباب الثالث الذى خصصه الزجاج لاستعمالات صيغة فعل طرأ عليه خلل منهجى كالذى حدث فى الباب السابق استعمالات «أفعل» فقد فرق الزجاج فى باب أفعل بين مادتى الأم بالهمز للؤم والام بغير همز للوم أو للملام.

قال الزجاج :

ألأم الرجلُ مهموز، إذا أتى باللؤم فى أخلاقه، وألام إذا فعل ما يلام عليه[٣٢٠].

لكنه لم يصنع الصنيع نفسه في مادة «تنخ» التى سوَّى دلالتها بمادة

تنأ دون الإشارة إلى أى علاقة صوتية كالإبدال أو دلالية كالترادف.

قال الزجاج :

تنخ الرجل بالمكان وتنأ مهموز، إذا أقام(٣٢١).

– اعتمد الزجاج على المصادفة فى رصد دلالات الأفعال فالفعل «جبأ» أورده فى موضعين يمثل كل موضع استعمالاً مستقلاً عنده، لكن الحقيقة تكمن فى نوع الإسناد، فإذا أسند الفعل إلى الرجل كان معناه تقاعس عن الأمر، وإذا أسند إلى السبع كان بمعنى هاجمك.

كما أن صفة التعدى واللزوم كان يمكن توظيفها فى هذه المادة بحيث أنه عند إسناد جبأ إلى الرجل لابد من استعمال حرف الجر «عن» أى يكون الفعل متعدياً بحرف جرف، أما عند إسناد الفعل إلى السبع فيكون لازماً.

قال الزجاج : «جبأ الرجل عن الشئ إذا تقاعس عنه(٣٢٢).

«جبأ السبع إذا خرج عليك من مكمن»(٣٢٣).

– والأمر نفسه يتجلى فى مادة «حلأ» إذا وقع الحدث على العاقل وكان الفعل متعدياً بنفسه كان معناه صرعته. أما إذا وقع الحدث على البعير واستعمل معه حرف الجر «عن» كان معناه طردته.

قال الزجاج : «حلأت الرجلَ حلأً صرعتهُ، وحلأت البعيرَ عن الماء إذا طردته(٣٢٤).

– غير أن الزجاج وقع فى الخطأ نفسه الذى وقع فيه عند تناوله لمادة «جبأ» فأورد استعمالاً ثالثاً للفعل «حلأ» تغير فيه المفعول «الأديم» وكان معناه «قشر»

قال الزجاج : «وحلأت الأديمَ إذا قشرتَه»[٣٢٥].

– على أنه فى المادة الواحدة «خسأ» لم يفرق بين استعمال المتعدى بنفسه واللازم فى الدلالة بل سوَّى بين «خسأت الرجل خسأ» وخَسَأَ بصرُهُ» إذا جعل معناهما سدَر لكن هناك فرقاً بين خسأ بصرُهُ بمعنى احتجب أو قصَّر عن بلوغ الرؤيا، وبين خسأت الرجل أى قلت له خسأت أو بكتَّه.

قال الزجاج :

«وخسأت الرجل خسأ وخسأ بصرُهُ إذا سَدِرَ» [٣٢٦].

– لم يشر الزجاج إلى دور اختلاف حركة العين فى تغير المادة الثلاثية للفعل أو دلالتها والمرة التى أشار فيها إلى حركة العين لم يعقد صلة ما بين هذه الحركة والدلالة .

قال الزجاج :

دَهنت الناقةُ ودَهَنتْ إذا قلَّ لبنها[٣٢٧]. ومثلها لَهَتَ الرجل ولَهِت بمعنى واحد[٣٢٨].

– وقد يتخلى الزجاج عن فكرته الأساسية فى إيراد الدلالات المتفقة وكذا المختلفة وما انفردت به أفعل من دلالة، وكذا ما انفردت به فعل من دلالة، فيورد الاستعمالين المختلفين تركيبياً دون الإشارة إلى مسألة الدلالة التى تنبنى على اختلاف المفعول حيث ورد «وجهه» فى الاستعمال الأول وورد «الميراث» فى الاستعمال الثانى، وربما اعتمد الزجاج على مجال دوران المادة «زوى» بمعنى «أبعد».

قال الزجاج :

زوى الرجلُ وجهَهُ عنِّى، وزوى الميراثَ دون الورثة[٣٢٩].

– والخلل فى تنظيم المادة والإشارة إلى العلاقات الصوتية من ناحية والعلاقات الدلالية من ناحية أخرى شائع فى عموم الأبواب. فما حدث فى باب ما تنفرد فيه صيغة أفعل تكرر فيما تنفرد فيه صيغة فعل فى المواد «سبيت» و«سبأت» و«سأبت».

قال الزجاج :

سبيتُ العدوَّ سبياً، وسبأت الخمرَ إذا شربتها. سأبت الرجلَ خنقته(٢٣٠).

وقد فصل مادة «سبيت» عن مادة «سأبت»

– كما لم يشر إلى أى مميز تركيبى فى الجملة أو مادة الفعل «شرى» بالرغم من أن هناك تضاد فى الاستعمال بين «با ع واشترى». أى فى اقتناء الشئ والتفريط فيه.

قال الزجاج :

شريتُ الشئَ اشتريتُهُ ، وشريتُهُ بعتُهُ(٢٣١).

– كما أورد الزجاج استعمالين لمادة «صرف» دون أى إشارة للدلالة وكأنه يصنع معجماً للاستعمالات وهو الصنيع نفسه الذى صنعه فى التركيب «سبيتُ العدوَّ سبياً»

قال الزجاج :

صرفَ اللهُ عنك الأذى ، وصرفتُ القوم عن الشئِ(٢٣٢).

– وفى حالة ذكر معنى الاستعمال لا يشير إلى الدلالة الدقيقة للاستعمال كمادة الفعل «صبأ» حين تسند إلى الرجل وتخصص بحرف الجر

«فى الدين» الأصل أن تصبح دلالاتها مرق أو خرج أما حين يسند الفعل صبأ إلى الناب فمعناه أنه ثبت والمعنيان مختلفان بالرغم من دورانهما فى حقل واحد هو الخروج خصوصاً أن الناب حين ينبت فإنه يخرج مما يكتسى به من لحم.

ومثله مادة نبذ فى علاقاتها مع النبِذ من ناحية والشئ غير المحدد من ناحية ثانية قال الزجاج :

نبذت النبيذ اتخذته، وكذلك نبذت الشئ إذا رميت به[٢٣٣].

صبأ الرجل فى دينه إذا صار صائباً، وصبأ النابُ إذا طلع[٢٣٤].

– والاستعانة بالنموذج التركيبى والنحوى يعد أمراً فى غاية الأهمية بالنسبة لمواد المعجم ودلالاتها. فالفعل «عبأ» إذا وقع على الطيب أو العطر فإنه يفيد الإنتشار ولكن إذا غُيِّر شكل التركيب بحيث إذا دخلت عليه أداة نفى «ما» حين تدخل على الفعل وحرف الجر حيث يتصل بالمفعول فإن دلالة التركيب تتغير كلية كما تتغير معنى الفعل بِمُخصصاتِه.

قال الزجاج :

«عبأت الطيبَ وغيَره خلطُته ، وما عبأتُ بالأمر إذا لم تبالِهِ : وعابنى فلانٌ وعبته بغير ألفٍ[٢٣٥].

– ومثله الفعل غار الذي يكون بمعنى زوَّد حين يكون المفعول القوم أو المجتمع ويكون بمعنى أصابته الغيره حين يكون المفعول زوجته أو حريمه أو أهل بيته.

قال الزجاج :

غار الرجل القوم إذا أتاهم بالميرة، وغار على أهله (الشئ) غيرةً[٢٣٦].

– ومثله الفعل قلب الذى إذا وقع على غير عاقل كان معناه تأمل وإذا وقع على عاقل كان بمعنى ردَّ أو أرجع.

قال الزجاج :

قلبتُ الشئ ظهراً لبطنٍ، وقلبت القومَ إلى منازلهم(٣٣٧).

– والمعنى يتغير بتغير وسيلة التعدية فى الاستعمال وكذا المفعول .

فالفعل «نكأ» يكون بمعنى «ضَمَّد» أو «أسا» إذا كان المفعول هو الجرح وتعدى الفعل بنفسه، أما إذا استعمل الفعل متعدياً بحرف جر واستعمل للعدو كان بمعنى الإذلال.

قال الزجاج :

نكأت الجرحَ ونكيت فى العدو(٣٣٨).

– غير أن الزجاج لم يشر إلى هذا الملحظ كما أنه فى مواضع أخرى لم يشر إلى تغير المعنى بتغير نوع المفعول به بالرغم من إيراده لاستعمالين وهو يؤكد ما نذهب إليه من أنه يصنف معجماً للاستعمالات فالفعل «هال» إذا وقع على التراب كان بمعنى «صبَّ» وإذا وقع علي الإنسان كان بمعنى أفزع أو أدهش .

قال الزجاج :

هال الرجلُ التراب صبَّهُ، وهالنى الأمر بغير ألف(٣٣٩).

– تسيطر على الزجاج فكرة اتفاق المعانى فهو يتتبعها أينما وجدت حتى وإن خالفت منهجه فى تقسيم الكتاب من استقلال صيغة فعل بباب واستقلال صيغة أفعل بباب آخر.

قال الزجاج :

– مَجَنَ الرجلُ إذا صار ما جناً، ومثله فى المعنى مَسَأَ ومَسَنَ(٣٤٠).

– «مأرت بين القوم ومأسْتُ إذا أفسدت بينهم(٣٤١).

– «مأنت الرجلَ احتملت مؤونته»(٣٤٢).

– لجأ الزجاج إلى ذكر تعبير «بغير ألف» عند عرض بعض المواد خصوصاً فى باب الهاء، بالرغم من أنه جعل الباب الثالث بأكمله لصيغة أفعل دون فعل.

قال الزجاج :

«يقال هَنَأْتُهُ النعمةَ، وهنأنى الأمر بغير ألف»(٣٤٣). «هال الرجلُ الترابَ صبَّهُ، وهالنى الأمر بغير ألف»(٣٤٤).

– ونتيجة لهذا الخلل اضطر إلى تكرار مادة آدم التى عرضها مرتين، المرة الأولى فيما اتفق معناه من فعل وأفعل فى الباب الأول(٣٤٥).

قال الزجاج : «أدمت بين القوم وآدمت بينهم، إذا ألفت بينهم، وأدمتُ الثريدَ وأدمتُهُ إذا خلطته باللحم»(٣٤٦).

قال الزجاج : «أَدَمْتُ الخبزَ آدُمُهُ إذا أكلته بإدام(٣٤٧).

إن السمة التى ميزت نموذج الزجاج والتى وسمته أيضاً بالحاجة إلى التقويم هى استعمال مصطلح اتفاق المعانى بديلاً عن معنى آخر يقصده هو وهو نوعٌ من أنواع الترادف غير أنه خالف علماء العربية فى عرض هذه القضية من خلال اختلاف المبنى الصرفى مع اتفاق المادة المعجمية فى الصيغتين (فعلت) و(أفعلت). وشبه الترادف ينبغى أن يُميّز عن الأنواع المختلفة من الترادف الجزئى التى تنسجم مع معيار التطابق فى المعنى.

ومن الأمور البديهية أن نعد الترادف المطلق نادراً؛ لأنه يمثل علاقة قائمة بين الوحدات المعجمية فى أقل تقدير وعلى هذا الأساس ينبغى التمييز بين الترادف الجزئى والترادف المطلق.

والمصطلحات (الترادف المطلق) و(الترادف الكامل) و(الترادف الكلى) و(الترادف التام) بالإضافة إلى (الترادف الدقيق) غالباً ما تستعمل فى الدراسات اللغوية على أساس أنها مترادفة ترادفاً مطلقاً أو ترادفاً جزئياً، دون إعطاء تعريف لها.

٣- خاتمة ونتائج :

يستوجب النموذج النحوى عدم الارتكان إلى الترتيب الألفبائى الذى يقع ضمن نظام المعجم ثم يبنى على هذا النظام الذى يعد عشوائياً بالنسبة للاستعمالات والفروق الدقيقة بينها من حيث الصفات المبنوية والدلالية وكذا الأسلوبية، وإنما يجب الاعتماد على مجموعة من السمات تتسم بها الأفعال ثم يصنف المعجم وفق هذه السمات. فللأفعال معنى ولها صيغة، بيد أننا لن نضطر على العموم إلى التمييز بين هاتين الصيغتين، ولكن من الضرورى أن نفرق بين الفعل نفسه وبين كل من صيغته ومعناه. ويمكننا أن نستعمل الصيغة المدونة للفعل لتمثيل الفعل نفسه بوصفه وحدة مركبة مؤلفة من صيغة ومعنى فضلاً عن استعماله ليمثل الصيغة أو المعنى بوصفها منفصلين عن بعضهما البعض؛ وعلى هذا نعتمد على زيادة عدد السمات المبنوية للفعل بحيث يدخل فى تصنيفات متعددة تسمح بالتمييز بين المعانى المختلفة للاستعمالات المختلفة بدلاً من حشد عدد من الاستعمالات فى إطار مصطلحين هما اتفاق المعانى واختلافها. ويفرّع كل قسم من أقسام الثلاثى إلى أربعة أقسام هى :

أ- الثنائى المضاعف.

ب- الثلاثى الصحيح.

ج- الثلاثى المهموز.

د- الثلاثى المعتل.

وتوزع بعد ذلك مواد كل قسم من هذه الأقسام الأربعة - باستثناء المضاعف - على الصيغ المختلفة متدرجاً من الفعل المفتوح العين إلى المضموم فالمكسور.

وتقسم بعد ذلك كل صيغة من هذه الصيغ إلى : مضاعف ، وصحيح، ومكرر، ومهموز، ومعتل. وضرورى إدخال المعانى ضمن النموذج جزءاً أساسياً منها بشرط إخضاعها للمنهج العلمى.

فتقسم الأفعال إلى متعدية بأنواعها ولازمة، ثم تقسم كلاً منها إلى المعانى المستعملة فى اللغة المألوفة فالاستعمالات الاصطلاحية، ثم تقسم كلاً منها إلى معان حقيقية ومجازية ثم تذكر الأساليب والتعبيرات المركبة. ويذكر لكل نوع استعمالاته المتعددة، وإذا كان للمادة نفسها معنيان متباعدان أو أكثر يفصل كلاً منها عن الآخر كأنما هو مادة قائمة برأسها تراعى تحته الأقسام السابقة.

ومن تحليل النموذج الأساسى وعرض النماذج الأخرى وتقويم نموذج الزجاج نتوصل إلى النتائج الآتية :

١- يقترح البحث أن تكون العلاقات الدلالية والفوارق الأسلوبية عنواناً لكتب فعلت وأفعلت.

٢- يقسم كتاب الزجاج إلى قسمين : القسم الأول يتضمن الباب الأول ويكون موضوعه العلاقات الدلالية، والقسم الثانى يتضمن البابين الثانى والثالث ويكون موضوعه الفوارق الأسلوبية.

٣- ينبغى أن يعتمد النموذج المعدل لكتاب الزجاج على السمات الدلالية والمعجمية والتركيبية والنحوية للفعل.

٤- كان اتجاه الزجاج إلى ترتيب كتابه ترتيباً ألفبائياً سبباً فى ظهور الجوانب السلبية التى بدت على تناوله لمادة الكتاب.

٥- كان فكر الزجاج عند تأليفه لكتابه موجَّهاً إلى المبنى (فعل وأفعل)، لكنه فى التناول اعتمد على المعنى مما اضطره إلى الدوران حول محورين الأول : ما اتفق فيه المعنى، والثانى : ما اختلف فيه المعنى.

٦- اضطر الزجاج إلى تعديل طريقة التناول فأنشأ البابين الثانى والثالث عرض فى الثانى لما انفردت به صيغة (أفعل) فى الاستعمال، وجعل الثالث لما انفردت به صيغة (أفعل) فى الاستعمال.

٧- تناول النموذج العربى عند سيبويه والخالفين الصيغتين فى إطارين مختلفين حيث عالجوا (فعل) فى إطار الثلاثى المجرد فصنفوه وفقاً لحركة عينه إلى صيغ ومعانٍ متعددة، وتناولوا (أفعل) فى إطار معانى الزوائد حيث جعلوا لها وظائف نحوية ودلالية ارتبطت بالاستعمالات.

٨- من المظنون أن الترادف إنما يقع فى الأسماء، وتناول دراسات العلاقات الدلالية فى العربية كظواهر الترادف والأضداد والمشترك اللفظى والفروق الدلالية يبين أنهم اتخذوا من المصدر أصلاً كالعلم والمعرفة وأنهم لايعنون الأسماء لاعتمادهم على تصرفات الأفعال فى بيان الفروق الدلالية.

٩- استثمر الزجاج اتفاق ورود صيغتى (فعل) و(أفعل) من مادة معجمية واحدة بما لايتجاوز عن (٣٠٠) استعمال من استعمالات العربية لهذه المواد وبنى عليها فكرة كتابه .

١٠- فُسِّر الفرق بين الصيغتين (فعل) و(أفعل) على أنه تغير صوتى ناتج عن تداخل اللهجتين الحجازية والتميمية فى النموذج العربى لسيبويه والخالفين ثم ما لبث أن انتقل هذا التفسير إلى ميدان الدلالة خصوصاً المشترك اللفظى بفعل اشتراك الصيغتين فى مادة ثلاثية معجمية واحدة.

١١- انحصرت مهام النموذج العربى فى معالجة صيغتى (فعل) و(أفعل) والتمييز بينهما فى إعطاء قيمة للهمزة وتقسيم الثلاثى وفقا للدلالة على الزمن من ناحية والتعدى واللزوم من ناحية ثانية، والمعانى المختلفة من ناحية ثالثة وفقاً للأبواب.

١٢- تعددت آراء علماء العربية فى صيغتى (فعلت) و(أفعلت) إلى حد التناقص، ويرجع ذلك إلى الاعتماد على مبدئى الجمع والرواية دون الاستناد إلى نموذج أو عدد من النماذج القاعدية التى يمكن بها التمييز بين هذه الأفعال واستعمالاتها من حيث مادتها المعجمية أو سماتها البنوية والتركيبية ومن ثم الدلالية.

١٣- وتعدد معانى (وجد) يرجع فى أغلبه إلى تطور التأليف فى الدرس النحوى واللغوى وفقاً لما يضمنه المؤلفون كتبهم من شواهد، ووفقاً لما يقع لأصحاب المعاجم مما يجمعونه من مواد فى مصنفاتهم.

١٤- لم يخرج الزجاج فى نموذجه عن نظام المعجم العربى، إذ انحصر اتجاه المعجميين القدامى فى الجانب الدلالى إذ عدوه الهدف النهائى من صناعة المعجم.

١٥- إن السمة التى ميزت نموذج الزجاج والتى وسمته أيضاً بالحاجة إلى التقويم هى استعمال مصطلح اتفاق المعانى بديلاً عن معني آخر يقصده هو وهو نوع من أنواع الترادف غير أنه خالف علماء العربية فى عرض هذه القضية من خلال اختلاف المبنى الصرفى مع اتفاق المادة المعجمية فى الصيغتين (فعلت) و(أفعلت).

١٦- خلط الصرفيون فى تصنيفهم للأفعال الثلاثية بين معايير البنية والمعنى والوظيفة النحوية حيث عقدوا صلة بينها جميعاً فى دراستهم للأفعال، فاختلط جهد الصرفيين باللغويين والنحاة، وربما رجع ذلك إلى تاريخ نشأة هذه العلوم وانسلاخ الواحد منها عن الآخر.

١٧- كان لتطور التأليف فى الدرس الصرفى والنحوى واللغوى تأثير على الطريقة التى تناول بها علماء العربية للظاهرة تلك التى بدت فى النموذج العربى كما كان لاستقلال هذه العلوم الأثر نفسه عليها.

١٨- لم يخضع تصنيف الزجاج للسمات أو الخصائص التى يتسم بها الفعل فى السلوك اللغوى بل يحرص على إثبات ما توفر لديه من بعض الخصائص التى يتسم بها الفعل خضوعاً لنظام المعاجم التى يتزود بمادتها.

١٩- لم يستند الزجاج إلى ضوابط محدِّدة لمعنى المادة فى الاستعمال إذا يدل فى المادة الواحدة على الفعل بفعل آخر موِّضح لدلالته مثل غار = غاض، أغار = أحكم.

٢٠- استعان الزجاج بنموذج الفروق الدلالية حيث فرق بين سياقين هما الخير والشر وحدد لكل بناء استعماله، لكنه سرعان ما عاد إلى فكرته الجوهرية التى صنف هذا المصنَّف لأجلها.

٢١- لم يلتزم الزجاج منهجاً واحداً فى تصريف الأفعال وما يشتق عنها بل أحياناً يورد الفعل من الاسم مثل جاح جائحة، فينسب الفعل إلى الاسم جائحة، وليس له مذهب محدد فى ذلك فهو يشتق المشتقات دون نظام موحد ويغفلها فى باقى مواد المعجم التى تشكل غالبيتها.

٢٢- سيطرت على الزجاج فكرة الميزان الصرفى الذى لايفرق بين حرف العلة والحرف الصحيح بل يعد جميع أصوات العربية صحيحة سواء فى ذلك ما كان صحيحاً أم معتلاً، ناهينا بأنه لم يفرق بين صيغتى المبنى للفاعل والمبنى للمفعول، بالرغم من اعتماده فى كتابه على فكرة الأبنية أى (فعل) و(أفعل). فقد سوَّى فى كتابه بين وزنين (فَعَلَ) و(فُعِلَ) من ناحية و(أَفعَلَ) و(أُفْعِل) من ناحية ثانية.

٢٣- أورد الزجاج فيما اتفق معناه أفعالاً جوفاء مع استعمالاتها دون أى إشارة إلى الفرق بينها وبين المواد التى يمكن أن يرد منها صحيح العين، وهناك فرق فى المعنى بين المعلّ والصحيح من المادة الواحدة.

٢٤- ميز الزجاج فى الاستعمالات بين المتعدى واللازم بصفة عامة فى باب ما اتفق معناه ولكنه في المادة الواحدة لم يفرق بين (فعل) و(أفعل) فالنحاة واللغويون على أن (فَعَل) اللازم تزاد له همزة بغرض تحويله إلى متعدى ولكن الزجاج التزم منهجاً لايحيد عنه، وهو أن يأتى فى الباب الواحد (فعل) و(أفعل) إما متعدياً أو لازماً.

٢٥- وكان يمكن للزجاج أن يميز بين مواد الأفعال المتعدية بدراسة أنواع المفاعيل والتمييز بين التراكيب بعنصر المفعول، كما كان يمكنه التمييز بين مواد أفعال اللازم بدراسة أنواع الفواعل فتتميز تراكيب اللازم بأنواع الفواعل وخصائصها.

٢٦- اضطر الزجاج إلى جعل (فَاعَل) مساوية لـ «فعل» فى الاستعمال وفقاً للترتيب الألفبائى من ناحية وتحقيق فكرة الاتفاق فى المعنى والاختلاف من ناحية ثانية، لكى يلتزم بمنهجه بحيث لايحيد عن التسوية بين «فعل» و«أفعل».

مصادر ومراجع

١- السيوطي: بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة بيروت د. ت ، الضبى «أحمد ابن يحيى»: بغية الملتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس. القاهرة ١٩٦٧ وأبو جعفر الليلى الأندلسي: بغية الآمال فى معرفة مستقبلات الأفعال. تحقيق جعفر ماجد الدار التونسية للنشر ١٩٧٢

٢- أبو حاتم السجستاني: فعلت وأفعلت، تحقيق د/ خليل العطية البصرة ١٩٧٩م، الجواليقى: ما جاء على فعِلت وأفعلت بمعنى واحد، تحقيق: ماجد الذهبى دمشق ١٩٨٢

٣- ابن القوطية: كتاب الأفعال، تحقيق على فوده، ط: مصر ١٩٥٢م

* ابن الحداد السرقسطى «أبو عثمان سعيد بن محمد: كتاب الأفعال تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف القاهرة ١٩٧٥م- ١٩٨٠

* ابن القطاع «أبو القاسم على بن جعفر» كتاب الأفعال. طبعة مصورة عن طبعة الهند- بيروت ١٩٨٣م

٤- سيبويه: الكتاب ط بولاق ١٩١٦م، ١٩١٧م، وط بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ط دار القلم ودار الكتاب العربى.

٥- د/ تمام حسان: مناهج البحث فى اللغة صفحة ٢٢٦ القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٥م

٦- انظر الزجاج : كتاب فعلت وأفعلت تحقيق ماجد حسن الذهبى صـ٣و ١٠و ١٠٧و ١٢٧ الشركة المتحدة بدمشق، ١٩٨٤

٧- د/ أحمد مختار: علم الدلاله صفحة ٢٥٤- ٢٥٦ دار العروبة. الكويت- ط/ ، ١٩٨٢م

٨- د/ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها صفحة ٢٦٢. دار الثقافة ، الدار البيضاء المغرب.

9- A. Le hrer, Se man tic filds and lexical structure Amsterdam - London , 1974.p. 15.

10- Ibid, P. 15.

١١- ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف، المسألة ٧٢ ، القاهرة مطبعة الاستقامة سنة ١٣٦٤هـ .

والإسترباذى: شرح الرضى على الكافية : ٢/ ٢٦٨ طبعة الإستانة ١٢١٠هـ.

١٢- ابن منظور: لسان العرب مادة (فتن) ط دار المعارف، بيروت د، ت.

١٣- انظر د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوى ، مظاهره وعلله وقوانينه صـ ٧٩-٨٤، القاهرة ١٩١٨م.

١٤- عبد العلى الود غيرى: المعجم العربى بالأندلس ص ١٠٦و ١٠٧، مطبعة المعارف، الرباط، ط ١، ١٩٨٤م.

١٥- السيوطى: المزهر ١/ ٣٨٤، ط الأولى ، المطبعة السنية ١٢٨٢هـ، ط صبيح.

١٦- ابن جنى: الخصائص ١/ ٣٧٠ وابن خالويه: الحجة فى القراءات السبع ٢١٢ بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط ٢، دار الشروق ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٧- الإنسان: ٢١

١٨- الجن: ١٦

١٩- الفتح: ١٠

٢٠- النجم ٣٧.

٢١- البنا الدمياطى: إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر صـ ٤٠٣، ط ١٣٥٩.

٢٢- آل عمران: ١٧٦.

٢٣- الإتحاف: ١٨٢. (قراءة نافع).

٢٤- الأنبياء: ١٠٢ والجمهور يحزنهم - من حزن- وهى لغة قريش.

٢٥- طه: ٦١.

٢٦- الإتحاف: ٣٠٤.

٢٧- ابن الأثير الجزرى: النهاية فى غريب الحديث والأثر ٣/ ١٩٦ بتحقيق الأستاذين طاهر الزاوى ومحمود الطناحى، ط الأولى، عيسى الحلبى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٢٨- السابق ٣/ ١٧

٢٩- السابق ٤/ ١٧١.

٣٠- السابق ٤/ ٢٢٢.

٣١- السابق ١/ ٣٠٧

٣٢- الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل: كتاب فعلت وأفعلت، ص ١٣٠ تحقيق ماجد حسن الذهبى، الشركة المتحدة، دمشق ، سوريا، ط ١٩٨٤م.

٣٣- السابق: ١٣٥.

٣٤- السيوطى: المزهر ٢/ ٢٧٦.

٣٥- الاتحاف: ٣٩٨.

٣٦- ابن منظور: لسان العرب مادة (فعل).

٣٧- يوسف: ٢٣.

٣٨- العنكبوت: ٢٠.

٣٩- العنكبوت: ١٩.

٤٠- د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة ص ١٤.

٤١- فندريس: اللغة ص ٢٢٦، ترجمة الدواخلى والقصاص، القاهرة، ١٩٥٠م.

٤٢- د/ أحمد مختار عمر: علم الدلالة ص ١٣.

٤٣- د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ص ٨٣، دار البشير، عمان، الأردن ، ط ٢ ، ١٩٨٧م.

٤٤- ابن جنى: الخصائص ٢/ ٤٦٦- ٤٦٨.

٤٥- أندرية مارتينيه : وظيفة الألسن وديناميّتها ترجمة نادر سراج ص ٤٨، دار المنتخب العربى، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٤٦- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص٥- ١٠ سوريا ط ١٩٨٤م.

٤٧- السابق ص ٦٩.

٤٨- السابق ص ١٩.

٤٩- السابق ص ١٠.

٥٠- السابق ص ١٢.

٥١- السابق ص ١٣

٥٢- السابق ص ١٤.

٥٣- السابق ص ١٥.

٥٤- السابق ص ١٧.

٥٥- السابق ص ٢٠.

٥٦- السابق ص ١٨.

٥٧- السابق ص ٢٠.

٥٨- السابق ص ١٨.

٥٩- السابق ص ٢٠.

٦٠- السابق ص ١٨.

٦١- السابق ص ١٩.

٦٢- السابق ص ٢٠.

٦٣- السابق ص ١٦.

٦٤- السابق ص ٢٢.

٦٥- السابق ص ٢٣.

٦٦- السابق ص ٣٠.

٦٧- السابق ص ٤١- ٤٢.

٦٨- السابق ص ٤٣.

٦٩- السابق ص ٥٠.

٧٠- السابق ص ٥١.

٧١- ابن السكيت: إصلاح المنطق ص ٢٦٨ تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون- دار المعارف بمصر- ١٩٤٩م.

* ابن منظور: لسان العرب مادة (عيا).

٧٢- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ٦٧.

٧٣- ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى): فصيح اللغة العربية ص ٦، ط١، مصر، ١٩٠٧، والسيوطى: المزهر: ١/ ١٨٥.

٧٤- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص ٦٤.

٧٥- السابق: ص ٦٩.

٧٦- السابق: ص ٧٤.

٧٧- السابق: ص ٧٥.

٧٨- السابق: الصفحة نفسها.

٧٩- السابق: ص ٧٨.

٨٠- السابق: ص ٨٧.

٨١- السابق: ص ٨٩.

٨٢- السابق: الصفحة نفسها.

٨٣- السابق: ص ٩٢.

٨٤- السابق: الصفحة نفسها.

٨٥- السابق: ص ٩٣.

٨٦- السابق: ٩٨.

٨٧- السابق: ٩٩

٨٨- السابق: ص١٠٢- ١٠٣.

٨٩- السابق: ص ٢٨- ٢٩.

٩٠- السابق: ص ٤٩.

٩١- السابق: ص ٦١- ٦٢.

٩٢- السابق: ص ١٢٧.

٩٣- السابق : ص ١٥.

٩٤- السابق: ص ١٨.

٩٥- السابق: الصفحة نفسها.

٩٦- السابق: الصفحة نفسها.

٩٧- السابق: ص ٢٣.

٩٨- السابق: الصفحة نفسها.

٩٩- السابق: ص ٢٤.

١٠٠- السابق: الصفحة نفسها.

١٠١- السابق: الصفحة نفسها.

١٠٢- السابق: ص ٢٥.

١٠٣- السابق: الصفحة نفسها.

١٠٤- السابق: ص ٣١.

١٠٥- السابق: ص ٣٣.

١٠٦- السابق: ص ٣٩- ٤٠.

١٠٧- السابق: ص٤١.

١٠٨- السابق: ص ٤٢.

١٠٩- السابق: ص ٤٦.

١١٠- السابق: ص ٤٧.

١١١- السابق: ص ٥٤- ٥٥.

١١٢- السابق: ص ٥٧.

١١٣- السابق: الصفحة نفسها.

١١٤- الساق: الصفحة نفسها.

١١٥- السابق: ص ١٢.

١١٦- السابق: ص ١٥.

١١٧- السابق: ص ١٦.

١١٨- السابق: ص ١٨.

١١٩- السابق: ص ٥٩.

١٢٠- السابق: ص ٦٠.

١٢١- السابق: ص ٦١.

١٢٢- السابق: ص ٦١.

١٢٣- السابق: الصفحة نفسها.

١٢٤- السابق: ص ٦٢.

١٢٥- السابق: ص ٦٤.

١٢٦- السابق: ص ٦٧.

١٢٧- السابق: ص ٦٩.

١٢٨- السابق: ص ٧٠.

١٢٩- السابق: الصفحة نفسها.

١٣٠- السابق: ص ٧٧.

١٣١- السابق: ص ٧٧و ٧٨.

١٣٢- السابق: الصفحة نفسها.

١٣٣- السابق: الصفحة نفسها.

١٣٤- السابق: ص ٨٠.

١٣٥- السابق: الصفحة نفسها.

١٣٦- السابق: ص ٨٠

١٣٧- السابق: الصفحة نفسها.

١٣٨- السابق: ص ٨١.

١٣٩- السابق: ص ٨٢.

١٤٠- السابق: ص ٨٦.

١٤١- السابق: ص ٨٧.

١٤٢- السابق : الصفحة نفسها.

١٤٣- السابق: ص ١٠٠.

١٤٤- السابق: ص ٣١.

١٤٥- السابق: ص ٥٤.

١٤٦- السابق: ص ٥٦.

١٤٧- السابق: ص ٦٠.

١٤٨- السابق: ص ٦١.

١٤٩- السابق: ص ٧.

١٥٠- السابق: ص ٦٥.

١٥١- السابق: ص ٨٢.

١٥٢- السابق: ص ٦ و ٧ .

١٥٣- السابق : ص ٧.

* السابق: الصفحة نفسها.

١٥٤- السابق: ص٥.

١٥٥- السابق: ص ٨.

١٥٦- الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن ،ص ١٦٣، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.

١٥٧- الحجر ٦٥.

١٥٨- الفراء: معاني القرآن ٢/ ٢٤ بتحقيق الأستاذين محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتي ، ط . دار الكتب المصرية ١٩٥٥م والنسخة المصورة عنها بيروت ١٩٨٠م.

١٥٩- ابن الأثير الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٣٦٤ (سرى).

١٦٠- الفارابي: ديوان الأدب بتحقيق د/ أحمد مختار عمر٤/ ١٠١، ط الهيئة المصرية العامة ١٩٧٤م والفيومي: المصباح المنير بتحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوي ١/ ٢٧٥ وابن منظور: اللسان ١٤/ ٣٨١.

١٦١- ديوان حسان بن ثابت: ص ٢٢٤ بعناية البرقوقي الرحمانية ١٣٤٧هـ.

١٦٢- الفراء: معاني القرآن ٢/ ٣٩٤.

١٦٣- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط ٣/ ٣٣٩، ط ١٣٢٩هـ. القاهرة وابن جنى: الخصائص ٣/ ٣١٩.

١٦٤- البحر المحيط ٥/٥١.

١٦٥- ابن دريد: جمهرة اللغة ٢/٢٤، ٢٥ مطبعة المعارف بحيدر آباد، ط١، ١٣٤٤هـ.

١٦٦- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين: ٢٨٨/٨ط بغداد ١٩٦٧- ١٩٨٥م

١٦٧- الأزهري: تهذيب اللغة ٩٦/١٢، ٢٥٢/١٥ و٢٥٣، الدار المصرية للتأليف والترجمة مطابع سجل العرب.

١٦٨- ابن الأثير الجزري: ٣٩٣/٣ والمصباح (غور).

١٦٩- النهاية: ٣٠٤/٥.

١٧٠- السابق: ٣١٦/٥.

١٧١- العين: ٤٠٩/٨.

١٧٢- البقرة: ٤٠ والمبرد: الكامل في اللغة والأدب: ١٨٧/٢ مطبعة الاستقامة ١٣٦٥هـ.

١٧٣- ابن دريد: الجمهرة ٣١١/١ و٤٣٨/٣.

١٧٤- المبرد: الكامل: ٣٧٥/١.

١٧٥- الأزهري: التهذيب ٩٦/١٢.

١٧٦- القاموس المحيط: ٣١٠/١، ١٩٩/٤.

١٧٧- النهاية: ٣٩٨/٢.

١٧٨- السابق: ١٥١/٤.

١٧٩- السابق: ١٨/٥.

١٨٠- النهاية: ١٠٥/٥.

١٨١- السابق: ٢/٢٣٤.

١٨٢- السابق: ٢/ ٢٦٢.

١٨٣- السابق: ٢/٢٦١.

١٨٤- ابن منظور: اللسان: ١/٥٣٤.

١٨٥- الأزهرى: تهذيب اللغة ١١/ص ٦٠

١٨٦- ابن منظور: اللسان (هلك).

١٨٧- السابق: (خلى).

١٨٨- الأزهرى: تهذيب اللغة ١٤/ ٣٣٠.

١٨٩- السابق: ٢/ ٧٨.

١٩٠- د/ إبراهيم أنيس: فى اللهجات العربية :ص ١٩٩ مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ط٣، ١٩٦٥.

١٩١- السابق: ص ٢٠١.

١٩٢- السابق: الصفحة نفسها.

١٩٣- الأنفال: ٦٠.

١٩٤- البقرة: ٦٠.

١٩٥- النور: ٤١.

١٩٦- الانفطار: ٥.

١٩٧- العسكرى (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل : الفروق فى اللغة ص ٧٣ط ١٩٨٠م.

١٩٨- السابق : الصفحة نفسها.

١٩٩- ابن منظور لسان العرب مادة (عيى)

٢٠٠- أبو الطيب اللغوى: مراتب النحويين ص ٢٠ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربى ١٩٧٤م.

٢٠١- شرح المفضليات لابن الأنبارى ص ٧٦٠ تحقيق د/ فخر الدين قباوة.

٢٠٢- السابق: ص٧٥٩.

٢٠٣- السابق: ص ٧٧٩.

٢٠٤- السابق: ص ٤٠- ٤١.

٢٠٥- السابق ص ١٧٦.

٢٠٦- أبو الطيب اللغوى: مراتب النحويين ص ١١٤.

٢٠٧- أبو الطيب اللغوى : مراتب النحويين ص ١١٤.

٢٠٨- شرح أشعار الهذليين: ١/١٥٤.

209- Crystal David (1985 [1987] Adictionary of Linguistics and Phonetics Oxford : Basil Black Well Tlel P. 321.

210- Lyons John (1968) introuction to theoretical Linguistics Cambridge University Press p. 170.

211- Chomsky. Essyas on Form and Interpretation P.16.

وبخاصة البحث الرابع من هذا الكتاب وهو بعنوان.

Conditions on Rules of Grammer.

وقد نشر قبل ذلك مستقلا سنة ١٩٧٦، فى مجلة التحليل اللغوى الجزء الثانى العدد ٤ وفيه يدافع عن نظرية Est ويشرحها، وهذا الرمز اختصار للمصطلح
Extended Standord Theory.

٢١٢- د/ حنون مبارك: مدخل للسانيات سوسير ص١٢٠ الدار البيضاء المغرب .

٢١٣- د/ محيى الدين محسب. التحليل الدلالى فى كتاب «الفروق فى اللغة لابو هلال العسكرى صـ٦٥-٦٦.

214- Sanders (C) 1979 : Lire du Joud'hui Cours de Linguistique generale. Hache the Paris p. 186.

215- Zgusta Ladislav : Manual Lexicography , p. 23, Monton, The Hague , Paris, 1971.

٢١٦- أحمد محمد قدور : مبادئ اللسانيات ص ٩٥.

٢١٧- د. رمضان عبد التواب : فصول في فقه اللغة ص ٢٠٤.

٢١٨- جون لوينز: اللغة والمعنى والسياق ترجمة د/ عباس صادق الوهاب ص ٤٥ .

٢١٩- د/ حنون مبارك: مدخل للسانيات سوسير صـ ١٢٢- ١٢٣ .

٢٢٠- البخارى: صحيح البخارى كتاب البيوع.

٢٢١- الأنفال: ٤٦ .

٢٢٢- سيبويه : الكتاب ٣/ ١٣.

٢٢٣- السابق: ١/٣٩-٤١ .

224- B. Malmberg : New Trends p. 133.

225- Tensière : Grundzüge S. 45.

نقله د/ سعيد حسن بحيرى: نظرية التبعية فى التحليل النحوى صـ ٥١.

٢٢٦- سيبويه : الكتاب ١/١٢، ٤/٧-٣٧ تحقيق هارون .

٢٢٧- أندريه مارتنيه : وظيفة الألسن وديناميتها ترجمة نادر سراج صـ٢٤٢-٢٤٣.

228- Berry, M (1982) Review of Halliday 1978. Nottingham hinguistic Circular No., II. PP. 64-94.

229- Engel , Syntax der D.G.S. 197 ff.

نقله د/ سعيد حسن بحيْرى: عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيبوية صـ٩٨.

٢٣٠- راى جاكندوف: اطرادات صرفية ودلالية فى المعجم ص ١٧٨- ١٧٩ بحث فى اللسانيات واللسانيات العربية إشراف أدريس السغر وشنى الدار البيضاء ١٩٨٨م.

٢٣١- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت صـ ٣٨.

٢٣٢- ديوان أوس بن حجر: ١٢٢ تحقيق محمد يوسف نجم دار صادر بيروت ١٩٦٧م.

٢٣٣- الزجاج : كتاب فعلت وأفعلت صـ ٣٨.

٢٣٤- السابق: ٧١.

٢٣٥- السابق: ٩٧.

٢٣٦- السابق: الصفحة نفسها.

٢٣٧- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت : صـ ١٧.

٢٣٨- السابق: ٣٥.

* السابق: الصفحة نفسه.

٢٣٩- السابق: الصفحة نفسه.

٢٤٠- السابق: ص ٧١.

٢٤١- السابق: ص ٦١.

٢٤٢- السابق: ص٧.

٢٤٣- الجو اليقى: ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد ص ٢٧ تحقيق وشرح ماجد الذهبى دمشق ١٩٨٢م.

٢٤٤- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص٧- ٨.

٢٤٥- السابق: ص١٧.

٢٤٦- السابق: ص ١٧.

٢٤٧- السابق: ص ١٨.

٢٤٨- السابق: ص٢٣.

٢٤٩- السابق: ص ٢٦.

٢٥٠- السابق: ص ٢٧.

٢٥١- السابق: ص ٣٦.

٢٥٢- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص ٤٠.

٢٥٣- السابق: ص ٤٢.

٢٥٤- السابق: ص ٤٨.

٢٥٥- السابق: ص ٥٢ وابن منظور : لسان العرب مادة (شيع).

٢٥٦- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص ٥٤.

٢٥٧- السابق: ص٦٢.

٢٥٨- السابق: ص ٧٠.

٢٥٩- السابق: الصفحة نفسها.

٢٦٠- السابق: ص٧٢.

٢٦١- السابق: ص٧٣.

٢٦٢- السابق: ص ٨٣.

٢٦٣- السابق: ص٨٤.

* السابق: ص٨٤.

٢٦٤- السابق: ص٨٦.

٢٦٥- السابق: ص ١١.

٢٦٦- السابق: ص١٣.

٢٦٧- السابق: ص ١٤.

٢٦٨- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص ٢٠.

٢٦٩- السابق: ص ٢٨.

٢٧٠- السابق: ص ٣٧.

٢٧١- السابق: ص ٤٣.

٢٧٢- السابق: الصفحة نفسها.

٢٧٣- السابق: ص ٥٦.

٢٧٤- السابق: ص ٥٩.

٢٧٥- السابق: ص٦١.

٢٧٦- السابق: الصفحة نفسها.

٢٧٧- السابق: ص ٦٠.

٢٧٨- السابق: ص ٦٩.

٢٧٩- السابق: ص٧١.

٢٨٠- السابق: ص ٧٩.

٢٨١- السابق: ص٨٥.

٢٨٢- السابق: ص ٩٢.

٢٨٣- السابق: ص ٩٩.

٢٨٤- السابق: ص١٠٠.

٢٨٥- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص : ١٣٥

٢٨٦-- السابق: الصفحة نفسها.

٢٨٧- السابق: ص١٣٦.

٢٨٨- السابق: ص١٣٧.

٢٨٩- السابق: ص ١٣٨.

٢٩٠- السابق : ص ١٣٩.

٢٩١- السابق: ص ١٣٩.

٢٩٢- السابق: ص ١٤١.

٢٩٣- السابق: ص٥٨.

٢٩٤- السابق: ص ٦٧.

٢٩٥- المائدة: ٩٥.

٢٩٦- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص ٧٠

٢٩٧- السابق: ص ٧٢.

٢٩٨- السابق: ص٧٣.

٢٩٩- السابق: ص ٧٦.

٣٠٠- السابق: ص ٧٧.

٣٠١- السابق: ص٨٢.

٣٠٢- السابق: ص ٨٨.

٣٠٣- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص ٩٠.

٣٠٤- السابق: الصفحة نفسها.

٣٠٥- السابق : ص ٩٨.

٣٠٦- السابق ص ١٠١.

٣٠٧- السابق ص ٩٨- ٩٩.

٣٠٨- النجم:١.

٣٠٩- السابق: ص ١٠١.

٣١٠- السابق: ص ١١٢.

٣١١- السابق: ص ١١٣.

٣١٢- السابق: الصفحة نفسها.

٣١٣- السابق: الصفحة نفسها.

٣١٤- السابق: ص ١١٥.

٣١٥- السابق: ص ١٣٨.

٣١٦- السابق ص ١١٥.

٣١٧- السابق ص ١١٦.

٣١٨- السابق: ص ١١٥.

٣١٩- السابق: الصفحة نفسها.

٣٢٠- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص ١١٥.

٣٢١- السابق: ص ١١٩- ١٢٠.

٣٢٢- السابق: ص ١٢٧.

٣٢٣- السابق: ص ١٢٨.

٣٢٤- السابق: ص ١٢٩.

٣٢٥- السابق: الصفحة نفسها.

٣٢٦- الساق: ص ١٣٠.

٣٢٧- السابق ص ١٣٠- ١٣١.

٣٢٨- السابق: ص ١٣١.

٣٢٩- السابق: ص ١٤٠.

٣٣٠- السابق ص ١٣٣.

٣٣١- السابق ص ١٣٤.

٣٣٢- السابق ص ١٣٤.

٣٣٣- السابق ص ١٣٥.

٣٣٤- السابق : ص ١٤١.

٣٣٥- السابق: ص ١٣٥.

٣٣٦- السابق : ص ١٣٧.

٣٣٧- الزجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص ١٣٨ .

٣٣٨- السابق: ص ١٣٩.

٣٣٩- السابق: ص ١٤٢.

٣٤٠- السابق: ص ١٤٤.

٣٤١- السابق: ص ١٤١.

٣٤٢- السابق: الصفحة نفسها.

٣٤٣- السابق: الصفحة نفسها.

٣٤٤- السابق: ص ١٤٤.

٣٤٥- السابق: الصفحة نفسها.

٣٤٦- السابق: ص ١٠١.

٣٤٧- السابق: ص ١٤٥.

الفهرست

رقم الايداع ٢٠٠١/١١١٤١

الترقيم الدولى .I.S.B.N

977-273-232-7